

4

شرح نظم الرحبية

في علم الفرائض

للإمام أبي عبد الله محمد بن حسين
الرحبي

تأليف

جمال مرسللي

أستاذ مادة العلوم الإسلامية بقطاع التعليم الثانوي

شرح نظم

الرحيب

في علم الفرائض

للإمام أبي عبد الله محمد بن حسين الرحبي

4

التعصيب - الحجب - المشتركة - الجد والإخوة

أ. جمال مرسلبي

أستاذ مادة العلوم الإسلامية بقطاع التعليم الثانوي

باب التعصيب

شرح الكلمات:

التعصيب: مصدر عَصَب يَعَصِبُ تعصيباً فهو عاصِبٌ⁽¹⁾، والعصبة مأخوذ من (العَصَب)، وهو: الطّي الشديد، يقال: (عصب برأسه العمامة): شدّها ولقّها عليه.

وفي اللغة: اسم لأبناء الرّجل وأقاربه لأبيه، قال الأزهري: (عصبة الرّجل: أولياؤه الذّكور الذين يرثونه. سمّوا عصبته؛ لأنّهم عَصَبُوا بنسبه، فالأب طرف، والابن طرف، والأخ جانب، والعمّ جانب، ولَمّا أحاطوا به سمّوا عصبه، وكلّ شيء استدار على شيء فقد عَصَب به، ويطلق على الذين يرثون الرّجل عن كلاله: من غير والد ولا ولد)⁽²⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

073	وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ بِكُلِّ قَوْلٍ مُّوجِزٍ مُّصِيبٍ
-----	--

شرح الكلمات:

وَحَقٌّ: بفتح أوّله، أي: وجب، وأمّا بالضمّ فمعناه: الشّروع في الشّيء والأخذ فيه، وقيل: إنّ معناه: طلب ما لا بدّ منه؛ لأنّه وعد به فيما سبق بقوله: (فرض وتعصيب على ما قُسمّا).

موجز: أي مختصر؛ لأنّ الإيجاز أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها.

مصيب: أي ليس فيه خطأ، وأتى بهذه العبارة هنا دفعاً لتوهم مظنة الوقوع في الخلل، بترك شيء من المعاني بسبب الاختصار⁽³⁾.

(1) شرح المارديني / 79

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: عصب.

(3) حاشية البقري / 77، 78.

معنى البيت: يبين الناظم من قبل أن الإرث نوعان: إرث بالفرض وإرث بالتعصيب، ولما انتهى من النوع الأول، قال: وجب أن نشرع في ذكر أحكام التعصيب بكل قول مختصر لا خطأ فيه.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

074	فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ	مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
075	أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ	فَهُوَ أَخُو الْعُصُوبَةِ الْمُفْضَلَةُ

شرح الكلمات:

أحرز: أحرز الشيء فهو مُحْرَزٌ وحريزٌ، حازه⁽¹⁾، وأحرزت الشيء إحرازًا ضَمَمْتُه، ومنه قولهم: أَحْرَزَ قَصَبَ السَّبْقِ، إذا سَبَقَ إليها فضمها دون غيره⁽²⁾.

القربات: جمع قرابة، والمراد بها الأقارب؛ لأن القرابة صفة للأشخاص، وليست مرادة هنا، وإنما المراد هنا الأشخاص⁽³⁾.

أخو العصوبة: أي صاحبها⁽⁴⁾.

المفضلة: أي المفضلة على الإرث بالفرض⁽⁵⁾.

معنى البيت: يبين الناظم في هذين البيتين أن كل من حاز كل المال من الأقارب أو الموالى إذا انفرد، أو حاز ما بقي بعد أخذ ذوي الفروض نصيبهم فهو صاحب العصوبة المفضلة على الإرث بالفرض.

(1) المحكم والمحيط الأعظم / ابن سيده / (ج 1 / ص 490).

(2) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير / (ج 2 / ص 345).

(3) حاشية البقري / ص 78.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

زيادة وتفصيل:

① آخر الناظم الوارثين بالتعصيب عن أصحاب الفروض؛ لأنّ العاصب مؤخّر في الاعتبار عن أصحاب الفروض، لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلاؤلى رجل ذكر)⁽¹⁾ متفق عليه.

② عرّف صاحب السّراجية⁽²⁾ العاصب بأنّه: (كلّ ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميّت أنثى)، فإنّ من دخلت الأنثى في نسبته إليه لم يكن عصبه كـ (أولاد الأم)⁽³⁾.

للبحث ①: علمت من هذين البيتين أنّ الناظم فضّل الإرث بالتعصيب على الفرض، فعلى أيّ مستند بنى هذه المفاضلة؟ وهل اتّفق الفقهاء على ذلك؟

1 - شرح المارديني / ص 79.

2 - هو ابن الفصيح (680 - 755 هـ = 1281 - 1354 م) أحمد بن علي بن أحمد الكوفي البغدادي، أبو طالب، فخر الدين ابن الفصيح: فاضل، من فقهاء الحنفية. أصله من الكوفة وانتقل إلى بغداد، وتصدى للافتاء والتدريس بدمشق، وتوفي فيها. من كتبه (نظم الكنز) في الفقه، و(نظم السراجية) في الفرائض، و(نظم المنار) في أصول الفقه. انظر: الأعلام للزركلي: 1 / 175.

3 - السّراجية ص 146، انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

076	كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدَّ الْجَدِّ	وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدِ
077	وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ	وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ
078	وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا	فَكُنْ لِمَا أَذْكُرُهُ سَمِيعًا

معنى البيتين: عدّد النّازم في هذه الأبيات أصحاب العصوبة، فذكر: الأب، والجدّ وإن علا، كجدّ الجدّ، والابن، وابن الابن مهما نزل، قُرْبَ أو بَعْدَ، والأخ الشّقيق أو لأب، وابن الأخ الشّقيق أو لأب، والأعمام، أشقاء أو لأب، والسَّيِّدُ الْمُعْتَقُ صاحب الإنعام على العبد، وهكذا بنو العمّ الشّقيق أو لأب، وبنو المعتق، فكن لما أذكره لك من العصابات سميعًا، فهو أصل التّلقّي الذي به يُنال العلم.

زيادة وتفصيل:

① اعلم أنّ العصبّة نوعان: 1. نسبيّة، 2. وسبيّة، أمّا السّبيّة فتكون بالعتق - كما ذكر النّازم -، وأمّا النّسبيّة فثلاثة أنواع: (أ. عاصب بنفسه، ب. عاصب بغيره، ج. عاصب مع غيره)، وذكر النّازم منها هنا: (العاصب بنفسه)، وسيأتي ذكره للتّوعين الآخرين.

② اعلم أنّ العصابات بأنفسهم أربعة أصناف (جهات):

الأوّل: جزء الميّت، وهم: بنو الميّت، ثمّ بنوهم وإن سفلوا.

والثّاني: أصله، وهم: الأب، ثمّ أبوه وإن علا.

والثّالث: جزء أبيه، وهم: الإخوة، ثمّ بنوهم وإن سفلوا.

والرّابع: جزء جدّه، وهم: الأعمام، ثمّ بنوهم وإن سفلوا.

وذهب صاحباً أبي حنيفة (أبو يوسف ومحمّد بن الحسن الشّيباني) والحنابلة إلى أنّ جهات العصبوبة

ست: (1. البنوّة، 2. ثمّ الأبوة، 3. ثمّ الجدودة مع الأخوة، 4. ثمّ بنو الإخوة، 5. ثمّ العمومة، 6. ثمّ الولاء).

وعند الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - خمس جهات فقط: (1. البنوّة، 2. ثمّ الأبوة، 3. ثمّ الأخوة، 4. ثمّ

العمومة، 5. ثمّ الولاء)، بإدخال الجدّ وإن علا في الأبوة، وإدخال بني الإخوة وإن نزلوا بمحض الذّكورة

في الأخوة.

وعند المالكية والشافعية الجهات سبع: (1. البنوة، 2. ثم الأبوة، 3. ثم الجدودة مع الأخوة، 4. ثم بنو الإخوة، 5. ثم العمومة، 6. ثم الولاء، 7. ثم بيت المال)⁽¹⁾.

③ لو اجتمع بنو ابن، أو بنو إخوة، أو بنو أعمام في درجة واحدة: فالمال أو الباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤوسهم، فلو مات شخص وخلف أربعة بني ابن، واحد من ابن، وثلاثة من ابن آخر: فالمال أو الباقي بينهم على أربعة، ولا تقل: للأول النصف، وللثلاثة النصف الآخر بينهم؛ لأنهم تلقوا الميراث عن الميت، لا عن آبائهم، وكذلك القول في بني الإخوة وبني الأعمام⁽²⁾.

للبحث ②: ما دليل توريث العصبات؟

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

(2) حاشية البقري / ص 81

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

079	وَمَا لِيذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ	فِي الْإِزْثِ مِنْ حَظٍّ وَلَا نَصِيبِ
080	وَالْأَخُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَأَبٍ	أُولَى مِنَ الْمُذْلِيِّ بِشَطْرِ النَّسَبِ

شرح الكلمات:

شَطْر النَّسَب: شَطْر الشَّيْء: نصفه، وجمعه: (أَشْطُر). وشَاطَرَه مَالَه: إذا نَاصَفَه⁽¹⁾، وشَطْر النَّسَب: (لأب، أو لأُم)، وهو هنا لأب فقط؛ لأنك تعلم أن للأُم ليس بعاصب.

معنى البيتين: يَبَيِّنُ النَّازِمُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْ عَاصِبٍ فِي مَسْأَلَةِ مِيرَاثٍ، وَكَانُوا فِي نَفْسِ الْجِهَةِ، وَلَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِي دَرَجَةِ قَرِيبَةٍ وَالْآخَرُ فِي دَرَجَةِ بَعِيدَةٍ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْبُعْدَى لَيْسَ لَهُ مَعَ الْقُرْبَى حَظٌّ وَلَا نَصِيبٌ فِي الْمِيرَاثِ، كـ(ابن الابن مع الابن).

وَيَبَيِّنُ أَنَّ (الْأَخَ لَأُمٍّ وَأَبٍ) أُولَى مِنْ (الْأَخَ لَأَبٍ)، وَكَذَا (الْعَمَ الشَّقِيقَ) أُولَى مِنْ (الْعَمَّ لَأَبٍ).

زيادة وتفصيل: من أمثلة اجتماع عاصبين في نفس الجهة مع التفاوت في الدرجة: (الأب مع الجد)، و(الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق)، و(الأخ لأب مع ابن الأخ لأب).

(1) مختار الصحاح / مادة: شطر / (ج 1 / ص 162).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

081 وَالْإِبْنُ وَالْأَخُ مَعَ الْإِنَاثِ يُعْصَبَانِ فِي الْمِيرَاثِ

معنى البيت: تكلم الناظم في هذا البيت عن العاصب بغيره فبيّن أنّ الابن إذا وجد معه بنت عصّبها في الميراث، فلا تأخذ نصيبها بالفرض، بل يقسمان كلّ التركة إذا انفردا، أو ما بقي بعد أصحاب الفروض، للذكر مثل حظ الأنثيين، ومثله: (ابن الابن مع بنت الابن)، وكذا (الأخ الشقيق مع الأخت الشقيقة)، و(الأخ لأب مع الأخت لأب).

زيادة وتفصيل:

① لا يتحقّق العصبة بالغير إلّا بشروط نوجزها فيما يلي:

أولاً: أن تكون الأنثى صاحبة فرض، فإذا لم تكن صاحبة فرض لا تصير عصبة بالغير، فمثلاً (بنت الأخ الشقيق) لا تصبح عصبة مع (ابن الأخ الشقيق)؛ لأنها ليست صاحبة فرض.

ثانياً: أن يكون المعصّب في درجتها، فلا يعصّب (الابن) (بنت الابن)؛ لأنها ليست في درجته، بل يحجبها.

ثالثاً: أن يكون المعصّب في قوّة الأنثى صاحبة الفرض، فلا يعصّب (الأخ لأب) (الأخت الشقيقة)؛ لأنّ قرابتها أقوى منه⁽¹⁾.

② إنّما سمّي هذا النوع من العصبات (عصبة بالغير)؛ لأنّ عصبوبة هؤلاء الأربع من النساء ليست بسبب قرابتهنّ للميت، وإنّما هي بسبب وجود غيرهنّ، وهو العاصب بنفسه، فإذا وجد صرن عصبة به، وإذا لم يوجد ورثن بطريقة الفرض⁽²⁾.

للبحث ③: ما دليل توريث العصبة بالغير؟

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 72.

(2) المرجع السابق / ص 73

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

082 وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتٌ

شرح الكلمات:

تكن: (كان) هنا تامّة، بمعنى (توجد)، و(بنات) فاعلها.

معصبات: بفتح الصّاد، وبكسر ها، حسب عود الضّمير، فإذا أعدت الضّمير الأول (فهنّ) للأخوات فتحت، وإذا أعدته للبنات كسرت.

معنى البيت: يبيّن النّازم في هذا البيت أنّ الأخوات الشّقيقات أو لأب إذا وجدن مع البنات، أو بنات الابن مهما نزلن، أصبحن عصبات معهنّ، فتأخذ الأخوات الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض أنصبتهم.

زيادة وتفصيل:

① يشترط في الأخت الشّقيقة أو لأب لكي تكون عصبه مع البنات أن لا يكون مع إحداهنّ أخ يعصّبها، فإذا وجد مع الأخت الشّقيقة أخ شقيق أصبح عصبه بالغير، وكذا الأخت لأب مع الأخ لأب.

② ممّا ورد من كلام الفرضيّين عن العصبه مع غيره: (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه). وهو ليس بحديث.

③ لا فرق في الأخت هنا بين انفرادها وتعدّدّها، وكذا البنت أو بنت البنت، لا فرق بين الانفراد والتّعدّد، فتأمّل (1).

④ إذا أصبحت الأخت الشّقيقة عصبه مع غيرها فإنّها تصبح كالأخ الشّقيق، فتحجب من يحجبه الأخ الشّقيق، كالأخ لأب.. وكذلك الأخت لأب إذا صارت عصبه مع البنات فإنّها تصبح في قوّة الأخ لأب، فتحجب من يحجبه الأخ لأب، كابن الأخ الشّقيق (2).

(1) حاشية البقري: ص 84

(2) المواريث في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابون: ص 74، 75.

تنبيه: الإخوة والأخوات لأم لا يرثون مع البنات، بل يُحجبون بهنّ، فلا تكون الأخوات لأمّ عصيات أبداً، فتنبّه⁽¹⁾.

للبحث ④: ما دليل توريث العصبة مع الغير؟

(1) المرجع السابق / 77.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

083 وَلَيْسَ فِي النَّسَاءِ طُرًّا عَصَبُهُ إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعِتْقِ الرَّقَبَةِ

شرح الكلمات:

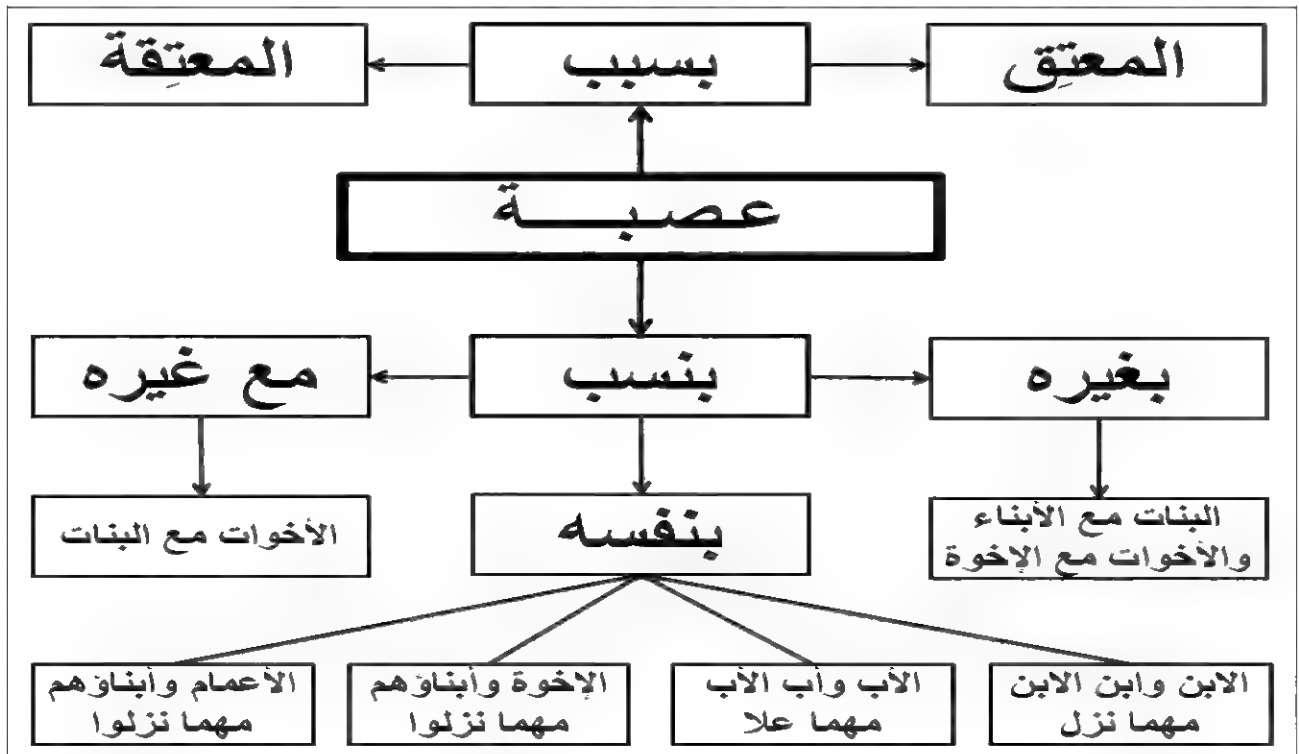
طُرًّا: بفتح الطاء وتشديد الراء، معناها: (قَطْعًا)، أي بلا خلاف، وبضمّ الطاء وتشديد الراء، معناها: (جميعًا)⁽¹⁾.

عصبة: أي بالنّفس، فقد خُبِرَتْ أَنَّ العصبة بالغير ومع الغير كلّهن إناث.

معنى البيت: يَبْنِي النّازم فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّسَاءِ جَمِيعًا عَصَبَةٌ بِالنّفس، إِلَّا الْمَعْتِقَةُ، فَهِيَ تَرِثُ عَتِيقَهَا (عبد المملوك) الَّذِي أَعْتَقَتْ رَقَبَتَهُ، بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ مِنَ النّسَبِ.

لغز: توفّي رجل عن زوجة حامل، فإن أتت بأنثى كان للزوجة النصف، وإن كان ذكرًا كان لها الثمن، وإن أتت بميت كان لها كلّ المال، فكيف يكون ذلك؟

زيادة وتفصيل: إليك هذا المخطط الهيكل يوضح لك أنواع العصبات:



(1) شرح المارديني / ص 86.

تدريب: ما نصيب كل وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

- ① توفي وترك: (زوجة، وابن ابن).
- ② توفيت وترك: (زوجاً، وابنًا).
- ③ توفي وترك: (زوجة، وابنين، وثلاث بنات).
- ④ توفي وترك: (أباً، وأماً).
- ⑤ توفي وترك: (أخوين شقيقين، وأختاً شقيقة، وأماً).
- ⑥ توفي وترك: (أخاً لأب، وأختاً لأب، وزوجة).
- ⑦ توفيت وترك: (زوجاً، وبتاً، وأختاً شقيقة، وأخاً لأب).
- ⑧ توفي وترك: (زوجة، وأماً، وبتاً، وأختاً لأب).

الإجابة عن أسئلة البحوث والتدريبات

السؤال 1 للبحث: علمت من هذين البيتين⁽¹⁾ أنّ الناظم فضّل الإرث بالتعصيب على الفرض، فعلى أيّ مستند بنى هذه المفاضلة؟ وهل اتفق الفقهاء على ذلك؟

الجواب: فضّل الناظم الإرث بالتعصيب على الفرض؛ لأنّه به يستحقّ كلّ المال، ولأنّ صاحب الفرض إنّما فرض له لضعفه؛ لثلاثاً يسقطه القويّ، ولهذا كان أكثر من فرض له الإناث، وكان أكثر من يرث بالتعصيب الذكور، فالأصل في الذكور التعصيب، والأصل في النساء الفرض، فالتعصيب أقوى من الفرض. ومن العلماء من قال: إنّ الإرث بالفرض أفضل من التعصيب وأقوى؛ لتقدمه، ولعدم سقوطه بضيق التركة.

السؤال 2 للبحث: ما دليل توريث العصابات؟

الجواب: الدليل على توريث العصابات مستمدّ من الكتاب والسنة:

أمّا الكتاب:

1. فقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُ فَلِأُمِّهِ

الْثُلُثُ﴾ [النساء: 11]

فقد نصّت الآية الكريمة، على نصيب كلّ من الأبوين، عند وجود أولاد للميت وهو (السّدس)، وأمّا إذا لم يكن للميت أولاد فإنّ المال يكون للوالدين، وقد ذكرت الآية الكريمة نصيب الأمّ، وهو (الثلث) ولم تذكر نصيب الأب ففهمنا أنّ الباقي (الثلثان) هو نصيب الأب، فيكون إرثه بالتعصيب.

(1) أي قول الناظم:

074	فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ	مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
075	أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ	فَهُوَ أَخُو الْعُصُوبَةِ الْمُفَضَّلُ لَهُ

2. والدليل الثاني قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ

هَٰذَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]

فقد دلّت الآية الكريمة على أنّ الأخ الشقيق ليس له فرض مقدّر، وإنّما يأخذ كلّ المال إذا لم يكن لها ولد، فإنّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ يشير إلى أنّ المال كلّ له، وهذا هو معنى العصبية. وأما الدليل من السنّة:

فقوله ﷺ: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر).

ومعنى الحديث الشريف: أي أعطوا كلّ ذي فرض فرضه، وما بقي بعد ذلك من الميراث فادفعوه لأقرب عصبية من الذكور، وإنّما ذكر في الحديث لفظة (ذكر) فقال: (فلأولى رجل ذكر)، مع أنّ الرّجل لا يكون إلّا ذكراً، وذلك لدفع التّوهم حتّى لا يظنّ أحد أنّ المراد من لفظ الرّجل هو الكبير، القادر، فإنّ الطّفل وإن كان رضيعاً يستحقّ الإرث بالتّعصيب، ويأخذ كلّ المال عند الانفراد، وهذا هو السّرّ في كلمة (ذكر)⁽¹⁾.

السؤال 3 للبحث: ما دليل توريث العصبية بالغير؟

الجواب: الدليل على إرث العصبية بالغير:

قوله تعالى في شأن الأولاد: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، فهو شامل لأولاد الصّلب وأولاد الأبناء؛ بدلالة اللّغة أو بالإجماع.

وقوله سبحانه في شأن الإخوة والأخوات: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، فالمراد بالإخوة فيها: الإخوة لأبوين أو لأب بالإجماع⁽²⁾.

السؤال 4 للبحث: ما دليل توريث العصبية مع الغير؟

الجواب: انظر (باب السّدس / سؤال البحث / دليل توريث بنت الابن السّدس).

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 66، 67.

(2) أحكام المواريث / محمد مصطفى شلبي / ص 216.

اللغز: توفي رجل عن زوجة حامل، فإن أتت بأنثى كان لها النصف، وإن كان ذكرًا كان لها الثمن، وإن أتت بميت كان لها كل المال، فكيف يكون ذلك؟

الجواب: ذكر بعض العلماء هذا اللغز العظيم ناظرًا له بقوله:

فَاضِي الْمُسْلِمِينَ انْظُرْ لِحَالِي

وَافْتِنِي بِالصَّحِيحِ وَأَسْمَعْ مَقَالِي

مَاتَ زَوْجِي وَهَمَّ نِي فَقَدْ بَعَلِي

كَيْفَ حَالُ النِّسَاءِ بَعْدَ الرِّجَالِ

صَيَّرَ اللَّهُ فِي حَشَايَا جَنِينًا

لَا حَرَامَ بَلْ هُوَ بِوُطْءٍ حَلَالِ

فَلِي النِّصْفُ إِنْ أَتَيْتُ بِأُنْثَى

وَلِي الثُّمْنُ إِنْ يَكُنْ مِنَ الرِّجَالِ

وَلِي الْكُلُّ إِنْ أَتَيْتُ بِمَيْتٍ

هَذِهِ قِصَّتِي فَفَسِّرْ سُؤَالَي

والجواب أن يقال: هذه امرأة اشترت رقيقًا وأعتقته، ثم تزوجت به، فحملت منه، ثم مات وهي حامل منه: فإن وضعت أنثى فلها النصف فرضًا؛ لأنها بنت الميت، ولهذه الزوجة الثمن فرضًا والباقي تعصيًا بالولاء، وإن كان المولود ذكرًا فلها الثمن فقط، والباقي للولد تعصيًا، وإن يكن الحمل ميتًا أخذت جميع المال تعصيًا وفرضًا؛ لأن لها الربع فرضًا بالزوجية، والباقي بالولاء تعصيًا، حيث لا وارث له من النسب⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وابن ابن)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، ولابن الابن الباقي؛ لأنه عاصب.

8		8
1	زوجة	$\frac{1}{8}$
7	ابن ابن	ع

السؤال ② للتدريب: توفيت وتركت: (زوجاً، وابناً)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، وللابن الباقي؛ لأنه عاصب.

8		8
1	زوج	$\frac{1}{4}$
7	ابن	ع

السؤال ③ للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وابنين، وثلاث بنات)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، وللأبناء الباقي؛ لأنهم عصبة، ويقسم هذا الباقي بينهم

لذكر مثل حظ الأنثيين.

8	8		8
1	1	زوجة	$\frac{1}{8}$
4	7	2 ابن	ع
3		3 بنت	

السؤال ④ للتدريب: توفي وترك: (أباً، وأماً)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأب الباقي؛ لأنه عاصب.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	أب	ع

السؤال 5 للتدريب: توفي وترك: (أخوين شقيقين، وأختاً شقيقة، وأماً)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
 الجواب: للأم السدس؛ لوجود التعدد في الإخوة، وللإخوة الأشقاء الباقي؛ لأنهم عصبة، يقسمونه وفق قاعدة: (للذكر مثل حظ الأنثيين).

6	6		6
1	1	أم	$\frac{1}{6}$
4	5	2 أخ ش	ع
1		أخت ش	

السؤال 6 للتدريب: توفي وترك: (أخاً لأب، وأختاً لأب، وزوجة)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
 الجواب: للزوجة الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخوين لأب الباقي؛ لأنهما عصبة، يقسمانه وفق قاعدة: (للذكر مثل حظ الأنثيين).

4	4		4
1	1	زوجة	$\frac{1}{4}$
2	3	أخ لأب	ع
1		أخت لأب	

السؤال 7 للتدريب: توفيت وترك: (زوجاً، وبنّاً، وأختاً شقيقة، وأخاً لأب)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، وللبنت النصف؛ لانفرادها وعدم وجود من يعصبها، والأخت الشقيقة عصبة مع البنت، وفقاً لقاعدة (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبات)، وليس للأخ لأب شيء؛ لأن الأخت الشقيقة صارت في قوة الأخ الشقيق، فمنعته من الميراث.

4		4
1	زوج	$\frac{1}{4}$
2	بنت	$\frac{1}{2}$
1	أخت ش	ع
	أخت لأب	ح

السؤال 8 للتدريب: توفي وترك: (زوجة، وأماً، وبنتاً، وأختاً لأب)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
 الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، وللأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث كذلك، وللبنت النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب، وللأخت لأب الباقي تعصياً؛ لوجودها مع البنت، وفقاً لقاعدة (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبات).

24		24
3	زوجة	$\frac{1}{8}$
4	أم	$\frac{1}{6}$
12	بنت	$\frac{1}{2}$
5	أخت لأب	ع

باب الحجب

تمهيد: اعلم أن هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض، وهو أفقها، فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي كان عارياً عن هذا العلم، فكرر مطالعته، ولازم تأمله، فلعلك تظفر بغوامض سره، وما أحسن ما قاله بعضهم في معنى ذلك:

أَقُولُ ذَا الْبَابِ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ
فَجَدَّ فِيهِ تَحْتَوِي مَقَاصِدَهُ
مَنْ لَمْ يَفْزَمْ مِنْهُ بِسِرٍّ غَامِضٍ
يَخْرُومُ أَنْ يُفْتِيَ فِي الْفَرَائِضِ⁽¹⁾

شرح الكلمات:

الحجب لغة: حجبهُ يحجبه حجباً وحجاباً: ستره كحجبه، وقد احتجب وتَحَجَّبَ إذا اكْتَنَ من وراء الحجاب، وامرأة مُحْجُوبَةٌ ومُحَجَّبَةٌ للمبالغة، قد سِتِرَتْ بِسِتْرِ، وهو مُحْجُوبٌ عن الخير، وَضَرَبَ الحِجَابَ عَلَى النِّسَاءِ. والحاجب: البوابُ صفةٌ غالبةٌ ج حَجَبَةٌ وحِجَابٌ، وَخُطَّتْهُ بِالضَّمِّ الحِجَابَةُ، وَحَجَبَهُ أَي مَنَعَهُ من الدُّخُولِ، وَفُلَانٌ يَحْجُبُ لِلْأَمِيرِ أَي حَاجِبُهُ وَإِلَيْهِ الْخَاتَمُ والحِجَابَةُ، وهو حَسَنُ الحِجَابَةِ وَهُمْ حَجَبَةُ الْبَيْتِ، وفي الحديث: (قالت بُنُو قُصَيٍّ: فِينَا الحِجَابَةُ)⁽²⁾ يَعْنُونَ حِجَابَةَ الْكَعْبَةِ، وهي سِدَائَتُهَا وَتَوَلَّى حِفْظَهَا وَهُمْ الَّذِينَ بِأَيْدِيهِمْ مَفَاتِيحُهَا⁽³⁾.

(1) حاشية البقري: ص 87.

(2) سيرة ابن كثير: 1 / 506.

(3) تاج العروس: 1 / 393؛ مادة: حجب.

والحجب في الاصطلاح: عرّفه صاحب السراجية⁽¹⁾ بأنّه: (منع شخص معيّن عن ميراثه إمّا كلّه أو بعضه بوجود شخص آخر)، ولا تخرج التعريفات في المذاهب الأخرى عن هذا التعريف⁽²⁾.

أقسام الحجب: الحجب مطلقاً قسمان:

القسم الأول - حجب بوصف: وهو الذي يعبر عنه علماء الميراث بـ(المانع)، كمنع القاتل من الميراث.

القسم الثاني - حجب بشخص: وهو المراد عند الإطلاق.

أنواع الحجب بالشخص: الحجب بالشخص نوعان:

النوع الأول - حجب حرمان: وهو أن يسقط الشخص غيره بالكلية.

الورثة الذين لا يدخل عليهم حجب الحرمان: لا يدخل حجب الحرمان على ستة من الورثة إجماعاً، وهم: الأبوان، والزّوجان، والولدان (الابن والبنت)، وضابطهم: (كلّ من أدلى بنفسه إلى الميت إلّا المعتقد).

النوع الثاني - حجب نقصان: وهو (حجب عن سهم أكثر إلى سهم أقل).

وهو لهؤلاء الورثة:

- الزّوجان، إذ الزّوج يحجب من النّصف إلى الربع، والزّوجة من الربع إلى الثّمن، بوجود: (الابن، أو البنت، أو ابن الابن وإن سفل، أو بنت الابن).

- والأُم تُحجب من الثّلاث إلى السّدس بوجود: (الابن، أو البنت، أو ابن الابن وإن سفل، أو بنت الابن، أو اثنين فأكثر من الإخوة مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأم).

- والأب بوجود البنت يحجب من التعصيب إلى السدس، ثمّ له الباقي بالتعصيب إن كان.

- والجدّ يحجب بالابن وابن الابن وإن سفل من التعصيب إلى السدس، ويحجب بالبنت أو بنت الابن من التعصيب إلى السدس، ثمّ له الباقي بالتعصيب إن كان.

- وبنت الابن تحجب بالبنت الصّليّة من النّصف إلى السّدس تكملة للثلاثين، إن لم يكن معها معصّب من أخ أو ابن عمّ مساوٍ.

(1) هي منظومة في الميراث على مذهب فقه أبي حنيفة.

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

- وبت ابن الابن تحجب بنت الابن من النصف إلى السدس تكملة للثلثين، إن لم يكن معها معصّب من أخ أو ابن عم مساوٍ.

- وبتنا الابن فأكثر تحجبان أو تحجبن بالبنت الصليّة من الثلث إلى السدس إن لم يكن معهما أو معهنّ معصّب من أخ أو ابن عم مساوٍ.

- وبتنا ابن الابن فأكثر تحجبان أو تحجبن بنت الابن من الثلث إلى السدس إن لم يكن معهما أو معهنّ معصّب من أخ أو ابن عم مساوٍ.

- والأخت الشقيقة أو لأب تحجب بالبنت الصليّة من النصف إلى التعصيب.

- والأختان الشقيقتان أو لأب فأكثر تحجبان أو تحجبن بالبنت من الثلثين إلى التعصيب.

- والأخت لأب تُحجب بالشقيقة من النصف إلى السدس، حيث لا معصّب لها من أخ لها.

- والأختان لأب فأكثر تحجبان أو تحجبن بالشقيقة من الثلثين إلى السدس، حيث لا معصّب لهما أو لهنّ من أخ لهما أو لهنّ.

هل يحجب الممنوع غيره؟

المحروم (الممنوع) من الميراث لوجود وصف مانع به لا يحجب غيره، لا حرماناً كاملاً ولا ناقصاً عند جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة؛ لأنّ وجوده كالعدم.

وهذا خلافاً لابن مسعود -رضي الله عنه- في حجب الزوجين والأُم حجب نقصان بـ (الولد والإخوة الكفار، والأرقاء، والقاتلين)، وتبعه داود الظاهريّ في الثلاثة، والحسن البصريّ والحسن بن صالح وابن جرير الطبريّ في القاتل خاصّة.

فإن مات شخص عن (ابنه الكافر، وزوجة، وأخ شقيق)، فللزوجة الربع، والباقي للأخ الشقيق، باتّفاق الأئمة الأربعة.

هل يحجب المحجوب حجب حرمان غيره؟

المحجوب حجب حرمان قد يحجب غيره حجب نقصان. فإذا توفي شخص عن (أم، وأب، وإخوة)، فإن الإخوة وإن كانوا محجوبين بالأب يصيرون نصيب الأم إلى السدس⁽¹⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

084	وَالْجَدُّ مَحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ بِالْأَبِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ
-----	--

معنى البيت: يبين الناظم في هذا البيت أن الجد محجوب عن الميراث حجب حرمان بسبب وجود الأب في أحواله الثلاثة كلها، وهي: حالة الإرث بالتعصيب فقط إذا لم يوجد الفرع الوارث (جد، أب)، والثانية: الإرث بالفرض فقط عند وجود الفرع المذكور (جد، أب، ابن)، والثالثة: الإرث بالتعصيب عند وجود الفرع المؤنث (جد، أب، بنت).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

085	وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ بِالْأُمِّ فَافْهَمَهُ وَقِسْ مَا أَشْبَهَهُ
-----	---

معنى البيت: تسقط الجدات بالأم مطلقاً، سواء كن من جهة الأم (أم أم)، أو من جهة الأب (أم أب)، أو من جهة الجد (أم أب أب) وإن علا⁽²⁾، فانتبه إلى ما ذكرته لك، وقس عليه ما أشبهه من حجب كل جد بعيد بالجد القريب⁽³⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

086	وَهَكَذَا إِنَّ الْإِبْنَ بِالْإِبْنِ فَلَا تَبْغِ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدِلًا
-----	--

شرح الكلمات:

فلا تبغ: من البغي: وهو التعدي⁽⁴⁾، و(تبغ) مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء.

(1) المرجع السابق.

(2) شرح المارديني: ص 89

(3) تعليق د. مصطفى ديب البغا على الرحبية: هامش ص 89

(4) الصحاح في اللغة: 1 / 49 / مادة: (بغى).

مَعْدِلًا: بفتح الميم، أي: مجاوزة⁽¹⁾.

معنى البيت: وهكذا يسقط ابن الابن بالابن، وكلّ ابن ابن نازل بابن ابن أعلى منه، فلا تتعدّ الحكم الصّحيح الذي لا خطأ فيه، مجاوزة⁽²⁾.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

087	وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ بِالْبَيْنِ	وَبِالْأَبِ الْأَدْنَى كَمَا رَوَيْنَا
088	أَوْ بَنِي الْبَيْنِ كَيْفَ كَانُوا	سَيَّانَ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْوَحْدَانُ

شرح الكلمات:

وبالأب الأدنى: أي: المباشر للولادة.

كما روينَا: أي كما مرّ معنا في هذا النّظم من قولنا: (إلا إذا كان هناك إخوة) من البيت 57.

سَيَّانَ: السَّيَّانُ المِثْلَانِ، الواحدُ سَيٌّ⁽³⁾.

الْوَحْدَانِ: رجل واحد: منفرد، وقوم أحدان، ورجل أوحد وقوم وُحْدَان. وأُحَادُ أَحَاد: واحد واحد⁽⁴⁾.

معنى البيتين: يبيّن الناظم هنا أنّ الإخوة يسقطون بالبني، سواء كانوا أشقاء، أو لأب، أو لأم، أو مختلفين.

ويسقطون أيضًا بالأب الأقرب، وهو المباشر لولادة الميت الموروث، كما مرّ في البيت 57. ويسقطون

ببني البني وإن نزلوا. لا فرق بين كون الإخوة أو البني أو بني البني جمعاً أو منفردين.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

089	وَيَفْضُلُ ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ	بِالْجَدِّ فَافْهَمْهُ عَلَى اخْتِطَاطِ
090	وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ	جَمْعًا وَوَحْدًا فَقُلْ لِي زِدْنِي

(1) حاشية البقري: ص 89.

(2) انظر: شرح المارديني: ص 89، حاشية البقري: ص 89.

(3) مختار الصحاح: 1 / 157.

(4) جوهرة اللغة: 1 / 255 / مادة: (ح دو).

شرح الكلمات:

يفضل: يتميز في زيادة الحجب عن المحجوبين السابقين.

احتياط: يقال: احتاط الرجل لنفسه، أي أخذ بالثقة⁽¹⁾.

معنى البيتين: بين الناظم في هذا البيت أن ولد الأم (الأخ أو الأخت لأم) يسقط بمن يسقط به الإخوة الأشقاء أو لأب، ويتميز بأنه يسقط كذلك بالجدة، فافهم هذا فهم الواثق، ويسقط بالبنات وبنات الابن، لا فرق بين جمعهم ووحدهم، فقل لي: زدني علماً بذكر المحجوبين من الورثة.

للبحث: قرر علماء الفرائض أن (كل من أدلى بواسطة حجبته تلك الواسطة)، والإخوة للأم يدلون بها، فلماذا لا تحجبهم تلك الواسطة؟

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

091	ثُمَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَتَى	حَازَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ يَافَتَى
092	إِلَّا إِذَا عَصَّ بَهُنَّ الذَّكَرُ	مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ عَلَى مَا ذَكَرُوا

شرح الكلمات:

فتى: هو في الأصل: الشاب أو السخي، والمراد هنا: طالب العلم⁽²⁾.

معنى البيتين: شرع الناظم في ذكر من تحجب من الإناث، فبين أن بنات الابن يحجبن إذا وجدن مع بنتين فأكثر؛ لأن البنات - يا طالب العلم - يأخذن حينئذ الثلثين. إلا إذا وجد بنات الابن مع ولد الابن فإنه يعصبن، ويرثن معه، على ما ذكره الفرضيون.

زيادة وتفصيل:

(1) الصحاح في اللغة: 1 / 156.

(2) حاشية البقري: ص 91.

① في قول النّازم: (يا فتى) إشارة إلى أنّ زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشّيوخوخة؛ لأنّها محلّ القوّة والنّشاط غالباً، وأنّه ينبغي لطالب العلم أن يسخى ويتكرّم بنفسه وماله في طلبه؛ ليحصل له مقصوده⁽¹⁾.

② اعلم أنّ بنت الابن فأكثر يعصّبها ابن الابن، سواء كان أخاها أو ابن عمّها، وكذا يعصّبها من هو أنزل منها درجة إن احتاجت إليه، ولهذا قال النّازم هنا: (إذا عصّبهنّ الذّكر)، ولم يقل: (ولد الابن)⁽²⁾، ويسمّى في هذه الحالة (القريب المبارك) أو (الأخ المبارك)، وسمّي بهذا لأنّه لولاه لما ورث بنات الابن شيئاً، وبوجوده المبارك ورثن من التركة⁽³⁾.

3		3	9
$\frac{2}{3}$	2 بنت	2	6
ع	بنت ابن	1	1
	ابن ابن		2

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

093	وَمَثْلُهُنَّ الْأَخَوَاتُ اللَّاتِي	يُذَلِّينَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْجِهَاتِ
094	إِذَا أَخَذْنَ فَرَضَهُنَّ وَافِيَا	أَسْقَطْنَ أَوْلَادَ الْأَبِ الْبَوَاكِيا
095	وَإِنْ يَكُنْ أَخٌ لَّهُنَّ حَاضِرَا	عَصَّ بِهِنَّ بَاطِنَا وَظَاهِرَا

معنى الأبيات: بيّن النّازم في هذه الأبيات أنّ مثل البنات الأخوات اللّاتي يُذلين إلى الميّت من جهتي الأب والأمّ، وهنّ الشّقيقات، إذا أخذن فرضهنّ واستوفين الثّلثين، فإنّهنّ يُسقطن الأخوات لأب اللّواتي يرثن البكاء فقط. إلّا إذا كان معهنّ أخ لأب فإنّه يعصّبهنّ. حُكّم بحقّ، لنفوذ ظاهراً وباطناً.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق: ص 93.

(3) المواريث في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابوني: ص 84، 85.

زيادة وتفصيل:

● اعلم أنّ الأخت لأب فأكثر يعصّبها الأخ لأب، وتسمّى هذه المسألة (الأخ المبارك)؛ لأنّه لولاه لما ورث الأخوات لأب شيئاً، وبوجوده المبارك ورثن من التركة.

3		3	9
$\frac{2}{3}$	2 أخت ش	2	6
ع	أخت لأب	1	1
	أخ لأب		2

قال الناظم رحمه الله تعالى:

096 وَلَيْسَ ابْنُ الْأَخِ بِالْمُعَصَّبِ مَنْ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ فِي النَّسَبِ

معنى البيت: بيّن الناظم في هذا البيت أنّ ابن الأخ مهما نزل ليس بمعصّب لبنت الأخ التي هي مثله في الدرجة، ولا التي هي فوقه من بنات الأخ.

زيادة وتفصيل:

① بنت الأخ لا تكون عصبة مع ابن الأخ إجماعاً؛ لأنّ الأخوات لأب من أصحاب الفروض، وكذا لا يعصّب ابن الأخ من فوقه من الأخوات؛ لأنهنّ مستغنيات بفروضهنّ.

② لم يذكر الناظم من المحجوبين:

- ابن الأخ الشقيق: فإنّه يُحجب بالأب، والجَدّ، والابن، وابن الابن، والشقيق، والأخ لأب.

- ابن الأخ لأب: فإنّه يُحجب بابن الأخ الشقيق، وبمن يحجب ابن الأخ الشقيق.

- العم الشقيق: يُحجب بابن الأخ لأب، وبمن يحجب ابن الأخ لأب.

- العم لأب: يُحجب بالعم الشقيق، وبمن يحجب العم الشقيق.

- ابن العم الشقيق: يُحجب بالعم لأب، وبمن يحجب العم لأب.

- ابن العم لأب: يُحجب بابن العم لأب، وبمن يحجب ابن العم لأب.

تدريبات: ما نصيب كل وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

- ① توفي وترك: (جدًا، وأبًا، وابنًا).
- ② توفيت وتركت: (أمًا، وجدّة، وأخًا شقيقًا).
- ③ توفي وترك: (ابنًا، وبتنًا، وابن ابن، وزوجة).
- ④ توفي وترك: (أخًا شقيقًا، وابنًا، وبتنًا).
- ⑤ توفي وترك: (أبًا، وأخوين لأب، وأخًا لأم، وابنين، وبتنًا).
- ⑥ توفي وترك: (أمًا، وأخًا لأم، وابن ابن).
- ⑦ توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأبًا، وبتنًا، وبنت ابن، وابن ابن).
- ⑧ توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأخًا لأم، وأختًا شقيقة، وأختًا لأب، وأخًا لأب).

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

للبحث: قرّر علماء الفرائض أنّ (كلّ من أدلى بواسطة حجّته تلك الواسطة)، والإخوة للأمّ يُدلّون بها، فلماذا لا تحجبهم تلك الواسطة؟

الجواب: قرّر علماء الفرائض أنّ (كلّ من أدلى بواسطة حجّته تلك الواسطة)، والإخوة للأمّ يُدلّون بها، ومع ذلك لا تحجبهم تلك الواسطة، لأمرين:

أحدهما: أنّ الإخوة للأب -مثلاً- عصبة يُدلّون بعصبة، فلم يجوز أن يدفعوه عن حقّه مع إدلائهم به؛ لأنّ من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها، والإخوة للأمّ ذوو فرض لا يدفعون الأمّ عن فرضها، فجاز أن يرثوا معها.
الثاني: أنّ الإخوة للأمّ لا تأخذ الأمّ فرضهم إذا عدموا، فلم تدفعهم عنه إذا وجدوا، والإخوة للأب يأخذ الأب حقّهم إذا عدموا، فيدفعهم عنه إذا وجدوا⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: توفّي وترك: (جدّاً، وأباً، وابناً)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأب السدس، لوجود الفرع الوارث المذكّر، والباقي للابن؛ لأنّه عاصب، وليس للجدّ شيء لوجود الأب.

6		6
1	أب	$\frac{1}{6}$
5	ابن	ع
	جد	ح

السؤال ② للتدريب: توفّي وترك: (أمّاً، وجدّة، وأخاً شقيقاً)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟

(1) حاشية البقري: ص 89، 90.

الجواب: للآم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود التعدد في الإخوة، والباقي للأخ الشقيق؛ لأنه عاصب، ولا شيء للجدّة؛ لوجود الأم.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	أخ ش	ع
	جدة	ح

السؤال ③ للتدريب: توفي وترك: (ابنًا، وبتًا، وابن ابن، وزوجة)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للزوجة الثمن؛ لوجود لفرع الوارث، وللابن والبنت الباقي؛ لأنّهما عصبّة، ولا شيء لابن الابن لوجود الابن.

24	8		8
3	1	زوجة	$\frac{1}{8}$
14	7	ابن	ع
7		بنت	
		ابن ابن	ح

السؤال ④ للتدريب: توفي وترك: (أخًا شقيقًا، وابنًا، وبتًا)، فما نصيب كلّ وارث؟ ولماذا؟
الجواب: يأخذ الابن مع البنت كلّ المال؛ لأنّهما عصبّة، وليس للأخ الشقيق شيء؛ لوجود الابن.

3		3
2	ابن	ع
1	بنت	
	أخ ش	ح

السؤال 5 للتدريب: توفي وترك: (أبًا، وأخوين لأب، وأخًا لأم، وابنين، وبنتًا)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للأب السدس؛ لوجود الفرع الوارث المذكر، وللابنتين مع البنت الباقي؛ لأنهم عصبة، وليس للإخوة شيء لوجود الفرع المذكر.

6	6		6
1	1	أب	$\frac{1}{6}$
4	5	ابنان	ع
1		بنت	
		2 أخ لأب	ح
		أخ لأم	ح

السؤال 6 للتدريب: توفي وترك: (أمًا، وأخًا لأم، وابن ابن)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟
الجواب: للأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي للابن؛ لأنه عاصب، وليس للأخ لأم شيء؛ لوجود الفرع المذكر.

6		6
1	أم	$\frac{1}{6}$
5	ابن	ع
	أخ لأم	ح

السؤال 7 للتدريب: توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًا، وأبًا، وبنتًا، وبنت ابن، وابن ابن)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج الربع؛ لوجود الفرع الوارث، وللأم السدس؛ لوجود الفرع الوارث كذلك، وللأب السدس؛ لوجود الفرع المذكور. وللبنات النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب. أمّا بنت الابن فهي عصبة بابن الابن. وبعد قسمة التركة لا يبقى شيء للعصبة، فلو لم يكن في المسألة ابن ابن لورثت بنت الابن سدسها تكملة للثلثين، وكان لها حظ من الميراث، فابن الابن كان شؤماً عليها، ولهذا يسمّى (القريب المشؤوم).

13		12
3	زوج	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
2	أب	$\frac{1}{6}$
6	بنت	$\frac{1}{2}$
/	بنت ابن	ع
	ابن ابن	

ويشترط في هذا الحالة أن يكون المعصّب القريب في درجتها، أمّا إذا كان أنزل منها مثل: (بنت، وابن ابن ابن)، فلا يعصّبها ولا تسقط بوجوده؛ لأنها صاحبة فرض⁽¹⁾.

15		12
3	زوج	$\frac{1}{4}$
2	أم	$\frac{1}{6}$
2	أب	$\frac{1}{6}$
6	بنت	$\frac{1}{2}$
2	بنت ابن	$\frac{1}{6}$
/	ابن ابن ابن	ع

(1) المواريث في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابوني: ص 86، 87.

السؤال 8 للتدريب: توفيت وتركت: (زوجًا، وأمًّا، وأخًا لأم، وأختًا شقيقة، وأختًا لأب، وأخًا لأب)، فما نصيب كل وارث؟ ولماذا؟

الجواب: للزوج النصف؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأم السدس؛ لوجود التعدد في الإخوة، وللأخ لأم السدس؛ لانفراده وعدم وجود الأصل المذكور والفرع، وللأخت الشقيقة النصف؛ لانفرادها وعدم وجود المعصّب، أمّا الأخت لأب فهي عصبة بالأخ لأب.

وبعد قسمة التركة لا يبقى شيء للعصبة، فلو لم يكن في المسألة أخ لأب لورثت الأخت لأب سدسها تكملة للثلثين، وكان لها حظ من الميراث، فالأخ لأب كان شؤمًا عليها، ولهذا يسمى (الأخ المشؤوم).

8		6
3	زوج	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$
1	أخ لأم	$\frac{1}{6}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
/	أخت لأب	ع
	أخ لأب	

باب المشتركة

شرح الكلمات:

المشتركة: أي المشترك فيها بين العصة الأخ الشقيق فأكثر وبين أولاد الأم، وتسمى (المشتركة) بفتح الراء وكسرها، أما بالفتح فمعناها: المشترك فيها، وأما بالكسر فعلى نسبة الشريك إليها مجازاً⁽¹⁾.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

097	وإن تجد زوجاً وأمّاً ورثاً	وإخوة للأم حازوا الثلثاً
098	وإخوة أيضاً للأم وأب	واستغرقوا المال بفرض النّصيب
099	فأقسم عليهم كلّهم للأم	واجعل أباهم حجراً في اليمّ
100	واقسم على الإخوة ثلث التركة	فهذه المسألة المشتركة

شرح الكلمات:

النّصيب: جمع نصيب، أي بالنّصيب المفروض لهم⁽²⁾.

اليمّ: البحر.

معنى الأبيات: إن تجد في مسألة: زوجاً وأمّاً ورثاً نصيبهما المقدّر لهما شرعاً، للزوج النّصف، وللأم السّدس، وتجد إخوة للأم في المسألة حازوا الثلث المقدّر لهم، وتجد إخوة أيضاً أشقاء، واستغرق أصحاب الفروض كلّ المال، ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء، فاجعل الإخوة كلّهم كأنّهم للأم، لاشتراكهم في الإدلاء بها، واجعل الأب كأنّه حجر ملقى في البحر، واقسم عليهم ذلك الثلث، فهذه هي المسألة المسماة بـ(المشتركة).

(1) شرح المارديني: ص 94.

(2) حاشية البكري: ص 94.

زيادة وتفصيل:

① تسمى هذه المسألة بـ (العمريّة) لقضاء عمر فيها، وتسمى بـ (الحماريّة، والحجريّة، واليميّة)، ووجه تسميتها بذلك ما روي⁽¹⁾ أن عمر - رضي الله عنه - رفعت له هذه المسألة فقضى في المرة الأولى بأنّه لا شيء للأخ الشقيق، ثم وقعت في العام الذي بعده، فأراد أن يقضي بما قضى به أوّلاً، فقال له أحد الورثة: (يا أمير المؤمنين، هب أن أبانا كان حماراً، أو حجرًا ملقى في اليم، ألسنا أولاد أم واحدة؟) فرأى عمر في كلامه السداد والصواب، فقضى بالتشريك بينهم جميعاً⁽²⁾، وهذه صورتها:

القضاء الأول			القضاء الثاني		
			$3 \times$		
6		6	6	6	18
$\frac{1}{2}$	زوج	3	$\frac{1}{2}$	3	9
$\frac{1}{6}$	أم	1	$\frac{1}{6}$	1	3
ع	أخ ش	0	$\frac{1}{3}$	2	2
$\frac{1}{3}$	2 أخ لأم	2		4	

② يشترط في المسألة المشتركة شروط، هي:

أوّلًا: أن يكون الإخوة لأمّ اثنين فأكثر، سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا.

ثانيًا: أن يكون الأخ شقيقًا، فلو كان أخًا لأب سقط بالإجماع، لا فرق بين الواحد أو المتعدّد.

ثالثًا: أن يكون الشقيق ذكرًا، فلو كانت أنثى ورثت بالفرض⁽³⁾.

(1) أخرجه الحاكم، وعنه البيهقي، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. تعليق الذهبي قي التلخيص: صحيح.

(2) المواثيق في الشريعة الإسلامية، محمد علي الصابوني: ص 90.

(3) المرجع السابق: ص 91.

للبحث: ما ذكره الناظم من تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في هذه المسألة، هل هو متفق عليه بين العلماء، أم في المسألة خلاف؟

الإجابة عن سؤال البحث

سؤال البحث: ما ذكره الناظم من تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في هذه المسألة، هل هو متفق عليه بين العلماء، أم في المسألة خلاف؟

الجواب: اعلم أن تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم هو ما قال به مالك والشافعي، وهو رأي عمر الأخير الذي استقر عليه، ووافقه زيد بن ثابت وغيره.

وذهب إلى نفي التشريك أبو حنيفة وأحمد، وهو رأي عمر الأول والمشهور عن ابن مسعود. قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - : المشتركة في الفرائض، وقد دل القرآن على اختصاص ولد الأم فيها بالثلث، بقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَتْ كَلَّةٌ أَوْ بِمَرَأَةٍ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء: 12]، وهؤلاء ولد الأم، فلو أدخلنا معهم ولد الأبوين لم يكونوا شركاء في الثلث، بل يزارهم فيه غيرهم. فإن قيل: بل ولد الأبوين منهم، إلغاء لقراءة الأب.

قيل: هذا وهم؛ لأن الله - سبحانه - قال في أول الآية: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾ ثم قال: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾، فذكر حكم واحد منهم وجماعتهم حكماً يختص به الجماعة منهم كما يختص به واحد منهم، وقال في ولد الأبوين: ﴿إِنْ بِمَرَأَةٍ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: 176] فذكر حكم ولد الأب والأبوين واحد منهم وجماعتهم، وهو حكم يختص به جماعتهم كما يختص به واحد منهم، فلا يشاركهم فيه غيرهم، فكذا حكم ولد الأم.

وهذا يدلّ على أنّ أحد الصنفين غير الآخر، فلا يشارك أحد الصنفين الآخر، وهذا الصنف الثاني هو ولد الأبوين أو الأب بالإجماع، والأوّل هو ولد الأمّ بالإجماع، كما فسّرتة قراءة بعض الصحابة {مِنْ أُمٍّ} وهي تفسير وزيادة إيضاح، وإلاّ فذلك معلوم من السياق؛ ولهذا ذكر سبحانه ولد الأمّ في آية الزوجين، وهم أصحاب فرض مقدّر لا يخرجون عنه، ولا حظّ لأحد منهم في التعصيب، ولم يذكر فيها أحدًا من العصبية، بخلاف ما ذكر في آية العمودين الآية التي قبلها، فإنّ لجنسهم حظًا في التعصيب؛ ولهذا قال في آية الإخوة من الأمّ والزوجين: {غَيْرُ مُضَارٍّ} [النساء: 12] ولم يقل ذلك في آية العمودين، فإنّ الإنسان كثيرًا ما يقصد ضرار الزوج وولد الأمّ؛ لأنّهم ليسوا من عصبته بخلاف أولاده وآبائه فإنّه لا يضارّهم في العادة، فإذا كان النصف قد أعطى ولد الأمّ الثلث لم يجز تنقيصهم منه، وأمّا ولد الأبوين فهم جنس آخر وهم عصبته، وقد قال النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-: (ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فَلأولَى رجل ذكر) وفي هذه المسألة لم تبق الفرائض شيئًا، فلا شيء للعصبية بالنصّ.

وأما قول القائل: (هب أن أبانا كان حمارًا) فقول باطل حسًا وشرعًا، فإنّ الأب لو كان حمارًا لكانت الأمّ أتانًا، وإذا قيل: يقدر وجوده كعدمه، قيل: هذا باطل، فإنّ الموجود لا يكون كالمعدوم، وأمّا بطلانه شرعًا فإنّ الله -سبحانه- حكم في ولد الأبوين بخلاف حكمه في ولد الأمّ.

فإن قيل: الأب إن لم ينفعهم لم يضّرهم.

قيل: بل قد يضّرهم كما ينفعهم، فإنّ ولد الأمّ لو كان واحدًا وولد الأبوين مائة وفضل نصف سدس انفرد ولد الأمّ بالسدس، واشترك ولد الأبوين في نصف السدس، فهلّا قبلتم قولهم هاهنا: (هب أن أبانا كان حمارًا)؟ وهلا قدرتم الأب معدومًا فخرجتم عن القياس كما خرجتم عن النصّ؟

وإذا جاز أن ينقصهم الأب جاز أن يحرمهم، وأيضا فالتقاربة المتصلة الملتزمة من الذكر والأنثى لا تفرّق أحكامها، هذه قاعدة النسب في الفرائض وغيرها، فالأخ من الأبوين لا نجعله كأخ من أب وأخ من أم فنعطيه السدس فرضا بقراءة الأم والباقي تعصيبا بقراءة الأب.

فإن قيل: فقد فرّقتم بين القربتين، فقلتم في ابني عم أحدهما أخ لأم: يعطى الأخ للأم بقراءة الأم السدس ويقاسم ابن العم بقراءة العمومة.

قيل: نعم هذا قول الجمهور، وهو الصواب، وإن كان شريح ومن قال بقوله أعطى الجميع لابن العم الذي هو أخ لأم، كما لو كان ابن عم لأبوين، والفرق بينهما على قول الجمهور أن كليهما في بنوة العم سواء، وأمّا الأخوة للأم فمستقلة ليست مقترنة بأبوة حتى يجعل كابن العم للأبوين، فهاهنا قرابة الأم منفردة عن قرابة العمومة، بخلاف قرابة الأم في مسألتنا فإنّها متّحدة بقرابة الأب.

ومما يبيّن أن عدم التشريك هو الصحيح أنّه لو كان فيها أخوات لأب لفرض لهنّ الثلثان وعالت الفريضة، فلو كان معهنّ أخوهنّ سقطن به، ويسمّى الأخ المشثوم، فلمّا كنّ بوجوده يصرن عصبة صار تارة ينفعهنّ وتارة يضرّهنّ، ولم يجعل وجوده كعدمه في حال الضرار، فكذلك قرابة الأب لمّا صار الإخوة بها عصبة صار ينفعهم تارة ويضرّهم أخرى، وهذا شأن العصبة، فإنّ العصبة تارة تحوز المال وتارة تحوز أكثره وتارة تحوز أقلّه وتارة تخيب، فمن أعطى العصبة مع استغراق الفروض المال خرج عن قياس الأصول وعن موجب النصّ.

فإن قيل: فهذا استحسان. قيل: لكنّه استحسان يخالف الكتاب والميزان، فإنّه ظلم للإخوة من الأم حيث يؤخذ حقّهم ويُعطاه غيرهم، وإن كانوا يعقلون عن الميّت وينفقون عليه لم يلزم من ذلك أن يشاركوا من لا يعقل ولا ينفق في ميراثه، فعاقلة المرأة - من أعمامها وبني عمّها وإخوتها - يعقلون عنها، وميراثها لزوجها وولدها كما قضى بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلّم -، فلا يمتنع أن يعقل ولد الأبوين ويكون الميراث لولد الأم⁽¹⁾. اهـ.

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين: 1 / 485 [المسألة المشتركة في الفرائض]؛ تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم؛ الناشر: دار

باب الجد والإخوة

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

101	وَنَبْتَدِي الْآنَ بِمَا أَرَدْنَا	فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ إِذْ وَعَدْنَا
102	فَأَلْقِ نَحْوَمَا أَقُولُ السَّمْعَا	وَاجْمَعْ حَوَاشِي الْكَلِمَاتِ جَمْعَا

شرح الكلمات:

نبتدي: أصلها: نبتدي، وحذفت الهمزة لأجل الوزن⁽¹⁾.

حواشي: واحدها حاشية، وحاشية كل شيء جانبه وطرفه⁽²⁾.

معنى الأبيات: بعد الفراغ من بيان الميراث وأسبابه وموانعه، والفرض والتعصيب، ومن يرث ومن يحجب، نبتدي الآن بما أردنا بيانه في حكم ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب، فقد وعدنا بذلك من قبل حين قلنا: (وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي * مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ)⁽³⁾. فأضغ لما أقوله لك من الأحكام الآتية؛ لأن الأمر مهم، صعب الطلب والتحصيل، وأحضر في ذهنك أطراف الكلمات المفارقة، واجمع أول الكلام وآخره، وتفصيله وإجماله، واهتم بذلك اهتمامًا زائدًا؛ عسى أن تظفر ببعض المراد⁽⁴⁾.
زيادة وتفصيل: اعلم أنه لم يرد في حكم الجد الصحيح مع الإخوة الأشقاء، أو لأب، أية قرآنية، ولا حديث شريف؛ ولذلك كان كثير من الصحابة يتوقفون في أمره، ويتخوفون من البت في حكم توريثه.

(1) انظر: المرجع السابق.

(2) لسان العرب / مادة: حشا.

(3) البيت: 60، في باب السدس.

(4) انظر: حاشية البقري / 97، 98.

عن عليّ - رضي الله عنه - قال: (من سرّه أن يقتحم جرائم جهنّم فليقض بين الجدّ والاخوة)⁽¹⁾.
وقال ابن مسعود - رضي الله عنه -: (سلونا عن عُضْلِكُمْ، واتركونا من الجدّ، لا حيّاه الله ولا بيّاه)⁽²⁾.
وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنّه لمّا طعن وحضرته الوفاة قال: (احفظوا عني ثلاثاً: لا أقول في الجدّ شيئاً، ولا أقول في الكلاله شيئاً، ولا أولي عليكم أحداً)⁽³⁾.
وهذا المحذور قد تبدّد وتلاشى بعد أن ظهرت آراء السلف الصّالح، ومذاهب الأئمة المجتهدين، ودوّنت هذه المذاهب، مع أدلتها الشرعيّة، فيمكن للإنسان أن يعتمد الأرجح منها، ويفتي بما هو أقوى وأصحّ⁽⁴⁾.

(1) جاء في الإرواء: فصل 1684 (عن علي رضي الله عنه: «من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والاخوة»).
2 / 63 ضعيف. أخرجه سعيد بن منصور في سننه: 3 / 1 / 24؛ والبيهقي: 6 / 245 - 246؛ والدارمي: 2 / 352، من طريق سعيد بن جبير عن رجل من مراد سمع عليّاً يقول: فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الرجل المرادي فإنّي لم أعرفه. وهذا الأثر عزاه السيوطي في الدر المنثور: 2 / 127 لعبد الرزاق أيضاً عن عليّ، وعبد الرزاق عن عمر موقوفاً بلفظ: «أجرؤكم على جرائم جهنم أجرؤكم على الجد». وسعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار». وإسناده عند سعيد: 3 / 1 / 24 / 55 جيّد لولا إرساله. إرواء الغليل: ج 6 / ص 129.
(2) قال في الإرواء: لم أقف عليه الآن.

(3) جاء في الإرواء: 1686: روي عن عمر أنّه لمّا طعن وحضرته الوفاة قال: «احفظوا عني ثلاثاً: لا أقول في الجدّ شيئاً، ولا أقول في الكلاله شيئاً، ولا أولي عليكم أحداً». 2 / 63 صحيح دون ذكر الجد. أخرجه ابن سعد في الطبقات: 3 / 1 / 256 أخبرنا عفان بن مسلم قال: نا أبو عوانة قال: نا داود بن عبد الرحمن الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: نا ابن عباس بالبصرة قال: «أنا أول من أتى عمر بن الخطاب حين طعن فقال: احفظ منّي ثلاثاً؛ فإنّي أخاف أن لا يدركني الناس، أمّا أنا فلم أقض في الكلاله قضاء، ولم استخلف على الناس خليفة، وكلّ مملوك لي عتيق . . .» قلت: وهذا إسناد صحيح. وفي رواية له من طريق عوف عن محمد قال: قال ابن عباس: «لمّا كان غداة أصيب عمر كنت فيمن احتمله حتى أدخلناه الدار قال: فأفاق إفاقة فقال: من أصابني؟ قلت: أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة فقال عمر: . . إن غلبت على عقلي فاحفظ منّي اثنتين: إني لم استخلف أحداً، ولم أقض في الكلاله شيئاً، وقال عوف: وقال غير محمد أنّه قال: لم أقض في الجدّ والاخوة شيئاً». قلت: وإسناده صحيح أيضاً دون قضية الجد فإنّ عوفاً لم يسمّ راويها ولا إسناده فيها. إرواء الغليل: 6 / 130.

(4) انظر: المواريث في الشريعة الإسلامية / ص 95، 96.

للبحث: لقد علمت أنه لم يرد في حكم الجد مع الإخوة نص، وبسبب ذلك وقع الخلاف فيه، فما مذاهب العلماء في ذلك؟

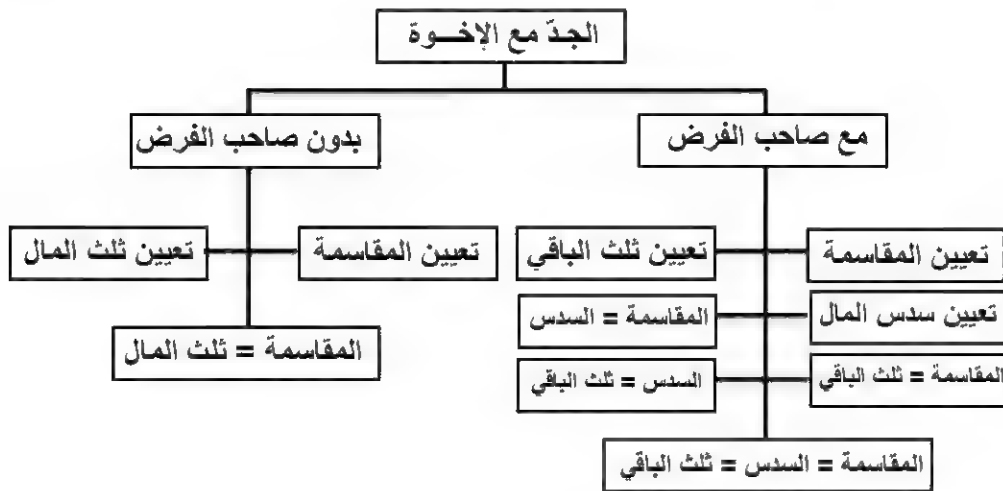
قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

103 وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَدَّ ذُو أَحْوَالٍ أَنْتِيكَ عَنْهُمْ عَلَى التَّوَالِي

معنى الأبيات: يعلمنا النّازم هنا أن الجد مع الإخوة له أحوال، شرع في إنبائنا عنها بعد هذا البيت على التّوالي، حال بعد حال.

زيادة وتفصيل: ذكر النّازم في هذا النّظم المبارك أربعة أحوال للجد: حالاً يقاسم فيه الإخوة وجوباً، وحالاً يفرض له فيها ثلث المال، وحالاً يفرض له فيها ثلث الباقي بعد الفروض، وحالاً يفرض له فيها سدس المال⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن الجد والإخوة إما أن يكون معهما صاحب فرض أم لا، فهذان حالان. وإذا نظرت لما له من المقاسمة والثلث وغيرهما تجدها خمسة أحوال؛ لأنه إن كان معه صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة، وإن لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين، فهذه خمسة أحوال. وإذا نظرت لما يتصور في هذه الأحوال تجده عشرة، وبيانها في هذا المخطط التركيبي⁽²⁾:



(1) شرح المارديني: ص 100.

(2) انظر: حاشية البقري: ص 99.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

104	يُقَاسِمُ الإِخْوَةَ فِيهِنَّ إِذَا لَمْ يَعِدِ الْقِسْمَ عَلَيْهِ بِالْأَذَى
105	فَتَارَةً يَأْخُذُ ثُلْثًا كَامِلًا إِنْ كَانَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ نَازِلًا
106	إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذُو سِهَامٍ فَاقْتَعِ بِإِضْحاغِي عَنْ اسْتِفْهَامِ

معنى الآيات: تكلم الناظم في هذه الآيات عن حال الجد مع الإخوة إذا لم يكن هناك ذو سهام أصحاب الفروض، فيبين أنه يقاسم الإخوة كأخ منهم إذا لم تنقصه عن الفرض، وهو ثلث المال، فإذا عادت عليه هذه المقاسمة بالأذى، بأن أنقصته عن الثلث، أخذ ثلثه. فاقنع بما أوضحته لك عن طلب الفهم متى بطلب زيادة الإيضاح، فإنني قد أوضحته الإيضاح المحتاج إليه الذي يغنيك عن السؤال⁽¹⁾.

زيادة وتفصيل: تكون المقاسمة أحسن للجد هنا إذا كان الإخوة أو الأخوات أقل من مثليه، وذلك في المسائل التالية: (جد، وأخ شقيق أو لأب)، (جد، وأخت شقيقة أو لأب)، (جد، وأختان شقيقتان أو لأب)، (جد، وأخ وأخت شقيقتان أو لأب)، (جد، وثلاث أخوات شقيقات أو لأب). ففي كل هذه المسائل نصيب الجد يكون أكثر من ثلث جميع المال، وإليك الحل للمسألة الأولى:

6	2	2	6	3		3
3	1	ع=2	2	1	جد	$\frac{1}{3}$
3	1		4	2	أخ ش	ع

وإذا كانوا مثليه، استوت المقاسمة والثلث، وذلك في المسائل التالية: (جد، وأخوان شقيقتان أو لأب)، (جد، وأخ وأختان أشقاء أو لأب)، (جد، وأربع أخوات شقيقات أو لأب)، وإليك الحل للمسألة الأولى:

3	3	3		3
1	ع=3	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	2 أخ ش	ع=2

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البقري: ص 100.

وإذا زادوا على مثليه فالتثاثل أحسن له، فيفرض له الثلث، ويقسم الباقي على الإخوة والأخوات⁽¹⁾، مثل: (جد، وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب)، وحلها كالتالي:

						$3 \times$	
36	4	4	36	9	3		3
9	1	ع=4	12	3	1	جد	$\frac{1}{3}$
27	3		24	6	2	3 أخ ش	ع=3

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

107	وَتَارَةً يَأْخُذُ ثُلُثَ الْبَاقِي	بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْأَرْزَاقِ
108	هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ	تُنْقِصُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُزَاحَمَةِ
109	وَتَارَةً يَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ	وَلَيْسَ عَنْهُ نَازِلٌ بِحَالِ

شرح الكلمات:

الأرزاق: جمع رزق، وهو ما ينتفع به بالفعل ولو محرّماً عند أهل السنّة، والمراد هنا: رزق مخصوص، وهو الإرث بالفرض أيضاً، فهو عطف تفسير على ذوي الفروض، ويحتمل أن يراد بالأرزاق ما إذا كان على الميّت دين أو وصيّة، فهما مقدّمان على الإرث، فيكون أعمّ ممّا قبله⁽²⁾.

معنى الأبيات: بين النّازم في هذه الأبيات أنّ الجدّ والإخوة إذا كان معهما أصحاب الفروض والأرزاق، فإنّ الجدّ له ثلاث حالات: فتارة يقاسم الإخوة كأنه أخ منهم، وتارة يأخذ ثلث الباقي إذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك، وتارة ثالثة يأخذ سدس المال إن كان ينقص عنه بالتقسيمين السابقين. واعلم أنّ نصيب الجدّ لا ينزل أبداً عن فرض السدس بحال من الأحوال.

(1) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل: 21 / 197.

(2) حاشية البكري: 100.

زيادة وتفصيل:

① قد علمت من قبل أنَّ للجدِّ مع أصحاب الفروض سبعة أحوال:

1. تعيين المقاسمة.
2. تعيين ثلث الباقي.
3. تعيين سدس جميع المال.
4. استواء الثلاثة.
5. استواء المقاسمة وسدس جميع المال.
6. استواء سدس جميع المال وثلث الباقي.
7. استواء المقاسمة وثلث الباقي.

واليك أمثلتها:

1. تكون المقاسمة أفضل للجدّ إذا زادت عن سدس المال أو ثلث الباقي، مثل: (أم، وجدّ، وأخ شقيق).

		3×									
36	9	3		36	6	6	36	3			
12	3	1	$\frac{1}{3}$	12	2	$\frac{1}{3}$	12	1	أم	$\frac{1}{3}$	
8	2	2	$\frac{1}{3}$ الباقي	6	1	$\frac{1}{6}$	12	1	جدّ	ع=2	
16	4		ع	18	3	ع	12	1	أخ ش		

2. أمّا إذا كانت المقاسمة تنقصه عن سدس المال أو ثلث الباقي فإنّ ثلث الباقي أفضل له بشرط ألاّ تنقصه عن السدس، ومثالها: (أمّ، وجدّ، وثلاثة إخوة أشقاء).

$3 \times$			$4 \times$		
18	6		24	6	6
3	1	$\frac{1}{6}$	4	1	$\frac{1}{6}$
5		$\frac{1}{3}$ الباقي	4	1	$\frac{1}{6}$
10	5	$3 = \text{ع}$	16	4	$3 = \text{ع}$
			24	6	6
			4	1	$\frac{1}{6}$
			5	5	جد
			15		$4 = \text{ع}$
					3 أخ ش

3. وإذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي، فالأفضل له أن يأخذ سدس

جميع المال مع أصحاب الفروض، مثل: (زوج، وأم، وجد، وأخوين شقيقين).

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$		
18	6	6	18	6	6	18	6	6
9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	زوج
3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	أم
2		$\frac{1}{3}$ الباقي	3	1	$\frac{1}{6}$	2		جد
4	2	$2 = \text{ع}$	3	1	$2 = \text{ع}$	4	2	$3 = \text{ع}$
								2 أخ ش

4. وقد يستوي الثلاثة: المقاسمة وثلث الباقي والسدس، مثل: (زوج، وجد، وأخوين شقيقين).

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$		
6	6	6	6	6	6	2		2
3	3	$\frac{1}{2}$	3	$\frac{1}{2}$	3	1	زوج	$\frac{1}{2}$
1		$\frac{1}{3}$ الباقي	1	$\frac{1}{6}$	1		جد	$3 = \text{ع}$
2	3	$2 = \text{ع}$	2	$2 = \text{ع}$	2	1	2 أخ ش	

5. وقد تستوي المقاسمة وسدس المال فقط، مثل: (زوج، وجدّة، وجد، وأخ شقيق).

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$				
18	6	6	18	6	6	18	6	6		6
9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	$\frac{1}{2}$	9	3	3	زوج	$\frac{1}{2}$
3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	1	جدة	$\frac{1}{6}$
2	2	$\frac{1}{3}$ الباقي	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	2	جد	ع=2
4		ع	3	1	ع	3	1		أخ ش	

6. وقد يستوي السدس وثلث الباقي، نحو: (زوج، وجد، وثلاثة إخوة أشقاء).

	4 ×	3 ×			4 ×			3 ×	4 ×			
24	6	2	2		24	6	6	24	8	2	2	
12	3	1	$\frac{1}{2}$		12	3	$\frac{1}{2}$	12	4	1	زوج	$\frac{1}{2}$
4	1	1	$\frac{1}{3}$ الباقي		4	1	$\frac{1}{6}$	3	1	1	جدّ	ع=4
8	2		ع=3		8	2	ع=3	9	3		3 أخ ش	

7. وقد تستوي المقاسمة وثلث الباقي، نحو: (أم، وجد، وأخوين شقيقين)⁽¹⁾.

$3 \times$			$3 \times$			$3 \times$				
18	6	6	18	6	6	18	6			6
3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	$\frac{1}{6}$	3	1	أم	$\frac{1}{6}$	
5	5	$\frac{1}{3}$ الباقي	3	1	$\frac{1}{6}$	5	5	جد	ع=3	
10		ع=2	12	4	ع=2	10		2 أخ ش		

(1) انظر: شرح المارديني، وحاشية البكري: ص 99 وما بعدها.

② بين لنا الناظم من قبل أن الجد مع الإخوة لا ينقص عن السدس، وهذا بالإجماع. فلو لم يفضل عن أصحاب الفروض إلا السدس فقط: كالحالة الرابعة سالفة الذكر، فرض للجد السدس، وسقط الأخ أو الإخوة. وكذلك لو كان الفاضل من الفروض أقل من سدس المال: كـ (زوج، وبتان، وجد، وأخوان شقيقان)، أو لم يفضل شيء: كـ (زوج، وأم، وبتان، وجد، وأخوان شقيقان)، فرض للجد في الحالين السدس، وتعول⁽¹⁾ الأولى بتمام السدس، ويزاد في عول الثانية، ولا يسقط الجد، ولا ينقص عن السدس بغير عول بحال، ويسقط الإخوة⁽²⁾. وإليك حل المسألة الأولى:

$3 \times$				$3 \times$			
36	12	12	13	12	36	12	12
9	3	$\frac{1}{4}$	3	$\frac{1}{4}$	9	3	زوج $\frac{1}{4}$
24	8	$\frac{2}{3}$	8	$\frac{2}{3}$	24	8	2 بنت $\frac{2}{3}$
1	1	$\frac{1}{3}$ الباقي	2	$\frac{1}{6}$	1	1	جد
2			0	ع	2		2 أخ ش $3=ع$

أما المسألة الثانية فهذا حلها:

13	12	15	12	13		12
3	$\frac{1}{4}$	3	$\frac{1}{4}$	3	زوج	$\frac{1}{4}$
8	$\frac{2}{3}$	8	$\frac{2}{3}$	8	2 بنت	$\frac{2}{3}$
2	$\frac{1}{6}$	2	$\frac{1}{6}$	2	أم	$\frac{1}{6}$
0	$\frac{1}{3}$ الباقي	2	$\frac{1}{6}$	0	جد	$3=ع$
0		0	ع		2 أخ ش	

(1) سيأتي تفصيل معنى العول في باب الحساب.

(2) شرح المارديني: ص 103.

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

110 وَهُوَ مَعَ الْإِنَاثِ عِنْدَ الْقَسْمِ مِثْلُ أَخٍ فِي سَهْمِهِ وَالْحُكْمِ

شرح الكلمات:

القَسْمُ: بفتح القاف وسكون السين، أي المقاسمة⁽¹⁾.

معنى البيت: أشار النّازم إلى أنّ الجدّ مع الأخت الشّقيقة أو لأب فأكثر إذا اقتضى الأمر المقاسمة، يعامل معاملة الأخ الشّقيق أو لأب، فيأخذ مثل حظّ الأنثيين، فيكون له سهم ونصيب الأخ، وحكمه كحكمه في كونه يعصّب الأخت فأكثر، ويسقط فرضها.

زيادة وتفصيل: من أمثلة ما أشار النّازم إليه في هذا البيت: (جدّ، وأخت شقيقة)، فإنّ الأخت الشّقيقة يسقط نصيبها، وهو النّصف، وتأخذ ثلث التّركة، بسبب وجود الجدّ الذي عومل معاملة الأخ الشّقيق فعصّبها، أمّا الجدّ فيأخذ الثلثين، وفقاً لقاعدة (للذكر مثل حظّ الأنثيين).

3		3
2	جدّ	ع
1	أخت ش	

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

111 إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا يَخْجُبُهَا بَلْ ثُلُثُ الْمَالِ لَهَا يَضْحَبُهَا

معنى البيت: بعدما بيّن النّازم أنّ الجدّ يأخذ حكم الأخ الشّقيق أو لأب، إذا وجد مع الإناث، استثنى هنا حالة وجوده مع الأخت الشّقيقة والأمّ، فإنّ الأمّ تأخذ ثلثها كاملاً، فلو كان بدل الجدّ أخ شقيق أو لأب لحجبها حجب نقصان، لتوفّر شرط التعدّد في الإخوة.

زيادة وتفصيل: تسمّى هذه الصّورة المستثناة بـ(الخرقاء)، لكثرة أقوال الصّحابة فيها، كأنّ الأقوال خرقتها. وفيها سبعة أقوال:

(1) حاشية البكري: ص 104

	3 ×		
9	3		3
4	2	جدّ	ع = 3
2		أخت ش	
3	1	أمّ	$\frac{1}{3}$

أحدها: ما ذكر، وهو قول زيد بن ثابت.

3		3
2	جدّ	ع
-	أخت ش	ح
1	أمّ	$\frac{1}{3}$

والثاني: قول الصّدّيق ومن وافقه: للأمّ الثلث،
والباقي للجدّ.

6		6
1	جدّ	$\frac{1}{6}$
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
2	أمّ	$\frac{1}{3}$

والثالث: قول عليّ، للأخت النّصف،
وللأمّ الثلث، وللجدّ السّدس.

	3 ×		
6	2		2
3	1	أخت ش	$\frac{1}{2}$
1	1	أمّ	$\frac{1}{3}$ الباقي
2		جد	ع

والرّابع: قول عمر،
للأخت النّصف، وللأمّ ثلث الباقي،
ولللجدّ ثلثاه.

6		6
2	جد	ع
3	أخت ش	$\frac{1}{2}$
1	أم	$\frac{1}{6}$

والخامس: قول ابن مسعود، للأخت النصف،
وللأم السدس، والباقي للجد،
وهو في المعنى كالذي قبله.

	$2 \times$		
4	2		2
1	1	أم	$\frac{1}{2}$
1		جد	
2	1	أخت ش	$\frac{1}{2}$

والسادس: يروى -أيضاً- عن ابن مسعود،
للأخت النصف، والباقي بين الأم والجد
نصفين، فالمسألة من أربعة، وهي إحدى
مربعات ابن مسعود.

3		3
1	جد	$\frac{1}{3}$
1	أخت ش	$\frac{1}{3}$
1	أم	$\frac{1}{3}$

والسابع: قول عثمان، للأم الثلث، وللأخت الثلث،
وللجد الثلث.

وتسمى هذه المسألة كذلك:

(المُسَبَّعة)؛ لأنَّ فيها سبعة أقوال.

و(المُسَدَّسة)؛ لرجوع الأقوال إلى ستة؛ فقولاً عمر بن الخطاب وابن مسعود الأول متشابهان في النتيجة.

و(المُخَمَّسة)؛ لاختلاف خمسة من الصحابة فيها: عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد، وابن عباس، على
خمسة أقوال.

و(المُرَبَّعة)؛ لأنَّ ابن مسعود جعل للأخت النصف، والباقي بينهما نصفين، وتصحَّ من أربعة.

و(المُثَلَّثَةُ)؛ لَقَسَمَ عثمان لها من ثلاثة، و(العُثْمَانِيَّةُ)؛ لِذَلِكَ.

و(الشَّعْبِيَّةُ) و(الحَجَّاجِيَّةُ)؛ لِأَنَّ الحَجَّاجَ امتحن بها الشَّعْبِيَّ، فَأَصَابَ فَعَفَا عَنْهُ (1).

حَدَّثَ الشَّعْبِيُّ قَالَ: بَعَثَ لِي الحَجَّاجُ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي جَدِّ وَأُمِّ وَأَخْتِ؟

قُلْتُ: اخْتَلَفَ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَلِيٌّ، وَعُثْمَانُ، وَزَيْدٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

قَالَ الحَجَّاجُ: فَمَا قَالَ فِيهَا ابْنُ عَبَّاسٍ؟ إِنْ كَانَ لَمْ يُقِنَّا.

قُلْتُ: جَعَلَ الجَدَّ أَبَا، وَلَمْ يَعْطِ الْأَخْتَ شَيْئًا، وَأَعْطَى الْأُمَّ الثَّلَثَ.

قَالَ: فَمَا قَالَ فِيهَا ابْنُ مَسْعُودٍ؟

قُلْتُ: جَعَلَهَا مِنْ سِتَّةٍ، أَعْطَى الْأَخْتَ ثَلَاثَةً، وَأَعْطَى الجَدَّ اثْنَيْنِ، وَأَعْطَى الْأُمَّ الثَّلَثَ.

قَالَ: فَمَا قَالَ فِيهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ يَعْنِي عُثْمَانَ.

قُلْتُ: جَعَلَهَا أَثْلَاثًا.

قَالَ: فَمَا قَالَ فِيهَا أَبُو تَرَابٍ؟ يَعْنِي عَلِيًّا.

قُلْتُ: جَعَلَهَا مِنْ سِتَّةٍ، أَعْطَى الْأَخْتَ ثَلَاثَةً، وَأَعْطَى الْأُمَّ اثْنَيْنِ، وَأَعْطَى الجَدَّ سَهْمًا.

قَالَ: فَمَا قَالَ فِيهَا زَيْدٌ؟

(1) انظر: شرح منتهى الإرادات: 7 / 439-440، والفروع لابن مفلح: 8 / 400. وكان الإمام الشَّعْبِيُّ فيمن خرج مع القراء (أي أهل العلم) على الحَجَّاجِ، وشهد دير الجماجم (اسم معركة)، وكان فيمن أفلت، فاختمني زمانًا، وكان يكتب إلى يزيد بن أبي مسلم أن يكلم فيه الحَجَّاجَ، فأرسل إليه: إني والله ما أجترئ على ذلك، ولكن تحيَّزَ جلوسه للعامة، ثم ادخل عليه حتى تمثل بين يديه وتكلَّم بعذرِكَ، وأقرَّ بذنبِكَ، واستشهدني على ما أحببت، أشهد لك، قال: ففعل الشَّعْبِيُّ، فلم يشعر الحَجَّاجُ إلا وهو قائمٌ بين يديه، قال له: الشَّعْبِيُّ؟ قال: نعم، أصلح الله الأمير، قال: ألم أقدم البلد وعطاؤك كذا وكذا فزدتك في عطائِكَ ولا يزد مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: ألم أمر أن تؤمَّ قومك ولا يؤمَّ مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: ألم أعرفك على قومك ولا يعرف مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: ألم أوفدك على أمير المؤمنين ولا يوفد مثلك؟ قال: بلى، أصلح الله الأمير، قال: فما أخرجك مع عدوِّ الرحمن؟ قال: أصلح الله الأمير، خبطتنا فتنَّةً، فما كنَّا فيها بأبرارٍ أتقياء، ولا فجَّارٍ أقوياء، وقد كتبت إلى يزيد بن أبي مسلم أعلمه ندامتي على ما فرط مني، ومعرفتي بالحق الذي خرجت منه، وسألته أن يخبر بذلك الأمير ويأخذ لي منه أمانًا، فلم يفعل، فالتفت الحَجَّاجُ إلى يزيد، فقال: أكلذك يا يزيد؟ قال: نعم، أصلح الله الأمير، قال: فما منعك أن تخبرني بكتابه؟ قال: الشَّغْلُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الأمير، فقال الحَجَّاجُ: انصرف، فانصرف الشَّعْبِيُّ إلى منزله آمنًا. الطبقات الكبرى لابن سعد: 6 / 261-262

قلت: جعلها من تسعة، أعطى الأم ثلاثة، وأعطى الجد أربعة، وأعطى الأخت اثنين.
قال الحجّاج: مَرُّ القَاضِي يُمَضِّيها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين، يعني عثمان⁽¹⁾.
قال النَّازِم - رحمه الله تعالى -:

112	وَاحْصِبْ بَنِي الْأَبِ لَدَى الْأَعْدَادِ	وَارْضُ بَنِي الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ
113	وَاحْكُمْ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْعَدِّ	حُكْمَكَ فِيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْجَدِّ

شرح الكلمات:

احْصِبْ: أي: اعدد، وهو بضم السين⁽²⁾.

معنى البيتين: ذكر النَّازِم في هذين البيتين حكم ما إذا كان مع الجدّ أولاد لأبوين وأولاد لأب جميعاً، سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن، فاحسب على الجدّ بني الأب مع بني الأبوين، وعُدّهم على الجدّ كأنهم صنف واحد، ثم إذا أخذ الجدّ نصيبه بمقتضى ما تقدّم من أحواله، احكم على الإخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدّ، فيحجب بنو الأب بالشقيق أو الأشقاء، فلا شيء لأولاد الأب. وأسقط أولاد الأم بالجدّ، قَرُبَ أو بَعُدَ، فلا مدخل لهم معه في الإرث⁽³⁾.

زيادة وتفصيل:

① هذه المسألة تسمّى (المعادّة)؛ لأنّ الجدّ عادّه الشّقائِق بالذين للأب، ودخلوا في عدادهم، وهو اسم فاعل من العدد، فيسبب عدّ الشّقائِق على الجدّ الإخوة للأب منعه بعدهم كثرة الميراث، ثمّ كان الأشقاء المذكور أحقّ من الإخوة للأب بما نقصه الإخوة للأب⁽⁴⁾.

(1) المحلى: 9 / 289.

(2) حاشية البقري: ص 105.

(3) انظر: شرح المارديني: ص 105 وما بعدها.

(4) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني / ج 7 / ص 363.

② الدليل على مقاسمة الإخوة للجد: استواؤهم معه في الإدلاء بالأب، فلمّا عجز الجدّ عن دفع الإخوة بالأب بانفرادهم كان عن دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز، فلذلك استوى الفريقان في مقاسمته .. ثمّ لمّا كان الإخوة الأشقاء أقوى سبباً من الإخوة لأب دفعوهم عمّا صار إليهم حتّى ضعفوا عن دفعهم؛ فلذلك أعادوا عليهم ما أخذوه. وليس يقدح أن تحجب الإخوة شخصاً ثمّ تعود فائدة ما حجبوه على غيرهم، ألا ترى أنّ الأخ للأب يحجب الأمّ مع الشقيق، ثمّ يعود السّدس على الشقيق وحده، وكذا الأخوان يحجبان الأمّ مع وجود الأب، ثمّ تعود فائدة الحجب عليه دونها، وكذا الأخوان للأمّ يحجبانها بالسّدس مع وجود الجدّ، ثمّ تعود فائدة الحجب عليه؛ لأنّهما محجوبان به، فكذلك هنا⁽¹⁾.

③ إليك المسائل التالية لتفهم أكثر معنى المعادّة:

المسألة الأولى: (جدّ، وأخ شقيق، وأخ لأب)، وصورتها هكذا:

2	2	3	3	3	3		3
1	ع=2	1	$\frac{1}{3}$	1	1	جدّ	ع=3
1		2	ع	2	1	أخ ش	
0	ح	0	ح	0	1	أخ لأب	

فنصيب الجدّ في هذه المسألة الثلث، وقد استوى عنده أخذ ثلث جميع المال والمقاسمة، ولكن لو لم نحسب الأخ لأب لكان نصيبه النصف بالمقاسمة.

المسألة الثانية: (جدّ، وأخ شقيق، وأخت لأب)، وصورتها هكذا:

2	2	3	3	5	5		
1	ع	1	$\frac{1}{3}$	2	2	جدّ	ع=5
1		2	ع	3	2	أخ ش	
0	ح	0	ح	0	1	أخت لأب	

(1) حاشية البقري / ص 105.

نصيب الجد في هذه المسألة الخمسان؛ لأن المقاسمة أفضل له من ثلث جميع التركة، ولو لم نحسب الأخت لأب لكانت المقاسمة أفضل له، لأن نصيبه كان النصف.

المسألة الثالثة: (أم، وجد، وأخ شقيق، وأخت لأب)، وصورتها هكذا:

12	6	18	6	6	6	6	6	6
2	$\frac{1}{6}$	3	$\frac{1}{6}$	1	$\frac{1}{6}$	1	1	أم $\frac{1}{6}$
5	ع	5	$\frac{1}{3}$ الباقي	1	$\frac{1}{6}$	2	2	جد
5		10	ع	4	ع	3	2	أخ ش
0	ح	0	ح	0	ح	0	1	أخت لأب

نصيب الجد في هذه المسألة الثلث، وقد حصله بالمقاسمة، وهو الأوفر حظاً له من السدس وثلث الباقي، ولو لم تحسب الأخت لأب كان نصيبه أوفر من الحالات الثلاث، كما تلاحظ.

④ إذا كان مع الجد أخت شقيقة، ولها أخ لأب، أو أخت لأب، أو أخ وأخت لأب، فتأخذ الشقيقة نصفها ممّا حصل، كما كانت تأخذه لو انفردت، لكن تعصياً لا فرضاً، فإن الجد يعصب الأخوات، وبعد أن تأخذ نصفها تسلم ما بقي من التركة إلى من ذكر من جد وأخ لأب، أو أخت لأب، أو هما لأب، إن بقي شيء، وإنما قيّدنا بهذا؛ لأنّه في بعضها باق وفي بعضها لم يبق شيء، يظهر ذلك بالمثال:

مثال الأولى: (جد، وأخت شقيقة، وأخ لأب)، فهذه من خمسة: للجد اثنان، وللأخ كذلك، وللأخت واحد، ثم ترجع الشقيقة على الأخ للأب بكمال النصف، والخمسة لانصف لها فتضرب في مقام النصف، وهو اثنان، بعشرة، فتأخذ الشقيقة النصف خمسة، والجد أربعة، ويأخذ الأخ للأب السهم الباقي.

	2 ×		
10	5		
4	2	جد	ع = 5
5	1	أخت ش	
1	2	أخ لأب	

ومثال الثانية: (جدّ، وأخت شقيقة، وأخت لأب)، وهذه من أربعة، للجدّ اثنان، ولكلّ أخت واحد، ثمّ ترجع الشقيقة على التي للأب فتأخذ ما بيدها فتكمل نصفها، فلم يبق للتي للأب شيء.

4	4		
2	2	جدّ	
2	1	أخت ش	ع=4
0	1	أخت لأب	

ومثال الثالثة: (جدّ، وأخت شقيقة، وأخ وأخت لأب)، وهذه من ستة: للجدّ اثنان، وللأخ اثنان، ولكلّ أخت واحد، ثمّ ترجع الشقيقة عليهما بتمام النصف، فتأخذ ممّا بيد الأخ واحداً، وتأخذ من الأخت السهم الذي بيدها، ثمّ ترجع الأخت للأب على أخيها فتقاسمه في الذي بيده على المفاضلة، فواحد على ثلاثة لا ينقسم، فتضرب المسألة في مقام الثلث بثمانية عشر، ومنها تصحّ (1).

			3 ×	
18	6	6		
6	2	2	جدّ	
9	3	1	أخت ش	
2		2	أخ لأب	ع=6
1	1	1	أخت لأب	ع=3

⑤ ذكر النّازم هنا أنّ أولاد الأمّ يحجبون بالجدّ، وقد قرّر ذلك من قبل حين قال في البيت (89):

وَيَفْضُلُ ابْنُ أُمِّهِ بِالْإِسْقَاطِ

بِالْجَدِّ فَافْهَمْهُ عَلَى اخْتِطَاطِ

(1) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (ج 7 / ص 363، 364).

قال النّازم - رحمه الله تعالى -:

114	وَاسْقِطْ بَنِي الْإِخْوَةِ بِالْأَجْدَادِ حُكْمًا بَعْدَ ظَاهِرِ الْإِرْشَادِ
-----	--

شرح الكلمات:

الإرشاد: الهداية والدلالة⁽¹⁾.

معنى البيت: يبين النّازم أنّ أبناء الإخوة الأشقاء، وأبناء الإخوة لأب، لا يرثون مع وجود الجد أصلاً، وهذا الحكم ملتبس بعدل موصوف بكونه ظاهر الدلالة والهداية، لا لبس فيه.

تدريبات: ما نصيب كلّ وارث من الورثة المذكورين في المسائل التالية؟ ولماذا؟

- ① (جدّ، وأخت شقيقة).
- ② (جدّ، وأختان لأب).
- ③ (جدّ، وأخ وأخت شقيقان).
- ④ (جدّ، وثلاث أخوات لأب).
- ⑤ (جدّ، وأخ وأختين أشقاء).
- ⑥ (جدّ، وأربع أخوات لأب).
- ⑦ (جدّ، وثلاثة إخوة لأب).
- ⑧ (جدّ، وأربعة إخوة أشقاء، وأخت شقيقة).
- ⑨ (أمّ، وجدّ، وأخ لأب).
- ⑩ (أمّ، وجدّ، وابن أخ شقيق).
- ⑪ (أمّ، وجدّ، وأخ لأمّ).

(1) العيز (ج 2 / ص 2).

الإجابة عن سؤال البحث والتدريبات

سؤال البحث: لقد علمت أنه لم يرد في حكم الجدّ مع الإخوة نصّ، وبسبب ذلك وقع الخلاف فيه، فما مذهب العلماء في ذلك؟

الجواب: اعلم أنّ خلاف العلماء في ميراث (الجدّ مع الإخوة) هو كالتالي:

مذهب الإمام أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، وابن عباس - رضي الله عنهما -، وجماعة من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم -، ومن تبعهم، كأبي حنيفة، والمزني، وابن سريج، وابن اللبان، وغيرهم، رحمهم الله: أنّ الجدّ كالأب، فيحجب الإخوة مطلقاً. وهذا هو المفتى به عند الحنفية، وهو مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، وكثير من المتأخرين.

ومذهب الإمام عليّ، وزيد بن ثابت، وابن مسعود - رضي الله عنهم -: أنّهم يرثون، على تفصيل وخلاف. ومذهب الإمام زيد هو مذهب الأئمة الثلاثة. ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور⁽¹⁾.

ومما استدللّ به الذاهبون إلى أنّ الجدّ يحجب الإخوة:

أولاً: أنّ القرآن أطلق لفظ الأب على الجدّ في آيات كثيرة، وكذلك السنة، والأصل في الإطلاق الحقيقة، فيكون الجدّ أباً حقيقةً.

ثانياً: أنّ ميراث الإخوة والأخوات من جميع الجهات لا يكون إلّا للكلالة، والكلالة من لا والد له ولا ولد، ومع وجود الجدّ لا كلالة، فلا ميراث للإخوة معه.

ثالثاً: أنّ الجدّ أقوى قرابة من الأخ؛ لأنّه أب في المرتبة الثانية أو الثالثة، ولذلك لا يحجبه ابن ابن بالاتفاق كما لا يحجب الأب، بينما يحجب الإخوة بالاتفاق.

(1) حاشية البكري: ص 97.

وأيضاً الجد لا يُحجب إلا بالأب، بينما الإخوة يُحجبون بثلاثة: بالأب، والابن، وابن الابن وإن نزل، والجد يرث إمّا بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً، والإخوة لا يرثون إلا بواحد منهما.

ومما استدلل به الذاهبون إلى أنّ الجد لا يحجب الإخوة:

أولاً: أنّ الإخوة والجد متساوون في سبب الاستحقاق، وهو النسبة إلى الميت؛ لأنّ كلّاً منهما يدلي إليه بالأب، فيجب التساوي بينهم في الاستحقاق، فكما يرثه الجد يرثه إخوته.

وتسمية القرآن الجدّ بالأب لا يقتضي مساواته له في جميع الأحكام؛ لأنّ تلك التسمية من باب المجاز، بدليل أنّه يختلف عنه في بعض الأحكام، ألا ترى أنّ الجدة تسمى أمّاً ومع ذلك لا تأخذ أحكام الأمّ عند عدمها بالاتفاق؟

وثانياً: إنّ إرث الإخوة ثبت بالكتاب، فلا يحجبون إلا بنصّ أو إجماع، ولم يوجد شيء من ذلك، فلا يحجبون بالجد⁽¹⁾.

السؤال ① للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جد وأخت شقيقة).

الجواب: يرث الجدّ الثلثين بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأخت الشقيقة.

3	3	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
1		2	أخت ش	ع

السؤال ② للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جد وأختان لأب).

الجواب: يرث الجدّ النصف بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأختين لأب.

4	4	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	أخت لأب	ع

(1) أحكام الموارث، محمد مصطفى شلبي: ص 180 وما بعدها.

السؤال ③ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأخ وأخت شقيقان).

الجواب: يرث الجدّ الخُمُسَيْن بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأخ والأخت الشقيقان، للذكر مثل حظّ الأنثيين.

5	5	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	أخ ش	ع
1			أخت ش	

السؤال ④ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وثلاث أخوات لأب).

الجواب: يرث الجدّ الخُمُسَيْن بالمقاسمة؛ لأنّها أفضل له من فرض الثلث، وما بقي فهو للأخوات لأب.

5	5	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
3		2	3 أخوات لأب	ع

السؤال ⑤ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأخ وأختان أشقاء).

الجواب: يرث الجد الثلث، سواء بالمقاسمة أو بفرض الثلث، لا فرق بينهما، وما بقي فهو للإخوة الأشقاء وفق قاعدة (للذكر مثل حظّ الأنثيين).

6	6	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
2		2	أخ ش	ع
2			2 أخت ش	

السؤال ⑥ للتدريب: ما نصيب كل وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأربع أخوات لأب).

الجواب: يرث الجدّ الثلث، سواء بالمقاسمة أو بفرض الثلث، لا فرق بينهما، وما بقي فهو للأخوات لأب.

6	6	3		3
2	ع	1	جد	$\frac{1}{3}$
4		2	4 أخت لأب	ع

السؤال 7 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وثلاثة إخوة لأب).

الجواب: يرث الجدّ الثلث بالفرض؛ لأنّ نصيبه بالمقاسمة يكون أقلّ حيث يمثّل ربع التركة، وما بقي فهو للإخوة لأب.

4	4	9	3		3
1	ع	3	1	جد	$\frac{1}{3}$
3		6	2	3 أخ لأب	ع

السؤال 8 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (جدّ، وأربعة إخوة أشقاء، وأخت شقيقة).

الجواب: الأفضل للجدّ أن يأخذ ثلث جميع المال؛ لأنّ المقاسمة تنقصه عن ذلك، وما بقي فهو للإخوة وفق قاعدة (للمذكر مثل حظّ الأنثيين).

11	11	27	3		3
2	ع	9	1	جد	$\frac{1}{3}$
8		16	2	4 أخ ش	ع
1		2		أخت ش	

السؤال 9 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (أمّ، وجدّ، وأخ لأب).

الجواب: يرث الجدّ الثلث، سواء بالمقاسمة أو بفرض الثلث، لا فرق بينهما، وما بقي فهو للأخ لأب، ولعلّك قد لاحظت أنّ نصيب الأمّ كان الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود التعدّد في الإخوة، ولم يحجبها الجدّ حجب نقصان باعتبار أنّنا عاملناه معاملة أخ عند المقاسمة.

3	3	3		3
1	$\frac{1}{3}$	1	أم	$\frac{1}{3}$
1		1	جد	$\frac{1}{3}$
1	ع	1	أخ لأب	ع

السؤال 10 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (أمّ، وجدّ، وابن أخ شقيق).
الجواب: للأمّ الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود التعدّد في الإخوة، وللجدّ الباقي؛ لأنّه عاصب، يعامل في هذه المسألة معاملة الأب، وليس لابن الأخ الشقيق شيء؛ لأنّه قد حجب بالجدّ.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	جد	ع
0	ابن أخ ش	ح

السؤال 11 للتدريب: ما نصيب كلّ وارث ممّا يلي؟ ولماذا؟ (أمّ، وجدّ، وأخ لأم).
الجواب: للأمّ الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود التعدّد في الإخوة، وللجدّ الباقي؛ لأنّه عاصب، يعامل في هذه المسألة معاملة الأب، وليس للأخ لأمّ شيء؛ لأنّه قد حجب بالجدّ.

3		3
1	أم	$\frac{1}{3}$
2	جد	ع
0	أخ لأم	ح